

فلا
الزئوير الإسلام

« ٨٨ »



شبهات وإجابات حول
مكانة المرأة
في الإسلام

تأليف
د. محمد حمادة



شُبُهَات وَإِجَابَاتٌ حَوْلَ مَكَانَةِ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ

تأليف
د. محمد عمارة



فى الرد على الشبهات التى يثيرها خصوم الإسلام، أو الجاهلون بحقائقه، حول مكانة المرأة فى الإسلام، وحول أھليتها مقارنة بأھلية الرجل. لابد من التنبيه على عدد من الحقائق المنطقية والوقائع البديهية التى يجب التطبيع إليها فى هذا الميدان، وذلك من مثل

• ضرورة التمييز بين «الدين الإسلامى» و «ثقافة المجتمع الإسلامى».

– فالدين هو البلاغ القرآنى. والبيان النبوى لهذا البلاغ القرآنى.

– بينما ثقافة المجتمع الإسلامى قد تشوبها ستوانب ورواسب وعادات وتقاليد وأعراف من الممكن ألا تكون خالصة فى إسلاميتها. فقد تكون موروثة عن الحاملة الأولى. وقد تكون وافدة من أنساق حضارية وثقافية غير إسلامية. وقد تكون معبرة عن مصالح ونزعات وغرائز غير منضبطة بمعايير الإسلام. ولذلك وجدنا – ونجد وسنجد دائماً وأبداً – دعوات الأحياء والتجديد والإصلاح دائمة العمل على تنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب غير الإسلامية، وضبط العادات والتقاليد والأعراف والآداب والفتن بمعايير الإسلام، كما جاءت فى أصول الشرع، الإسلام البلاغ القرآنى. والبيان النبوى لهذا البلاغ، ومن هنا،

عَنِ الرَّدِّ عَلَى السَّبِيحَاتِ الَّتِي تَنَازَعُ حَوْلَ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ يَجِبُ أَنْ تَحَاكُمَ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ - قَرَأْنَا وَسَمِعْنَا - وَلَيْسَ إِلَى عَادَاتٍ أَوْ تَقَالِيدٍ سَادَتْ أَوْ تَسُوذُ فِي هَذِهِ الْبَيْتَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَوْ تَلْكَ، فِي حَقِيقَةٍ تَارِيخِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ لَدَى طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَقَاتِ. فَتَحْنُ نَدْعُو أُولَئِكَ الَّذِينَ يُزَيِّفُونَ حَقِيقَةَ مَوْقِفِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مُحَاكَمَةِ الْإِسْلَامِ إِلَى مَرْجِعِيَّتِهِ الْمَعْصُومَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ. لَا إِلَى الْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ الَّتِي سَادَتْ قِطَاعَاتٍ مِنَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَخَاصَّةً فِي حَقِيقَةِ التَّرَاجُعِ الْحَضَارِيِّ لِأُمَّةِ الْإِسْلَامِ. فَإِلَّا الْإِسْلَامُ هُوَ «الْمَرْجِعِيَّةُ السَّعْيَارِيَّةُ» وَلَيْسَ «النَّازِعُ» «وَالْعَادَاتُ وَالتَّقَالِيدُ وَالْأَعْرَافُ».

«وَحَتَّى لَا يَقُولَ هَؤُلَاءِ الْمُرِيفُونَ إِنَّكُمْ تَدْعُونَنَا إِلَى «مَرْجِعِيَّةٍ نَظَرِيَّةٍ» وَالْإِلَى «مَنْزِلٍ طَوِيلٍ أَوْ مِثَالِيَّةٍ» لَمْ تَعْرِفْ طَرِيقَهَا إِلَى الْمَاصِرَةِ وَالتَّطْبِيقِ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ. فَبِإِثْنِ اسْتِدْأَانِ فُصُولِ هَذَا الْكِتَابِ بِالتَّطْبِيقَاتِ وَالْمَاصِرَاتِ الَّتِي حَصَلَتْ مِنَ الرُّوْيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ لِمَكَانَةِ الْمَرْأَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، تِلْكَ الَّتِي تَمَثَّلَتْ فِي النَّمُودَجِ النَّبَوِيِّ لِتَحْرِيرِ الْمَرْأَةِ فِي الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُولَى - دَوْلَةِ النَّبِيِّ فِي الْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ - لِنَقُولَ لِلْمُجْتَمِعِ إِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ لَيْسَ نَسَقًا فِكْرِيًّا عَزَّ عَلَى التَّطْبِيقِ. وَلَيْسَ نَظَرِيَّةً فِلْسُوفِيَّةً لَمْ تَعْدَرْ صَفَحَاتِ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَسْجَدٌ إِلَهِي خَاءَ لِيَكُونَ حَيَاةً مُعِيشَةً يَقْدِرُ مَا يَسْقُطُ عَلَيْهِ الَّذِينَ بِحَاهِدُونَ لَوْضَعِهِ فِي الْمَاصِرَةِ وَالتَّطْبِيقِ. وَلَقَدْ أَصْبَحَ حَيَاةً مُعِيشَةً مَقْدُورٌ بِرُؤْيِ الْرُوحِ الْأَمِينِ عَلَى قَلْبِ الصَّادِقِ الْأَمِينِ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

« وحتى لا يقول هؤلاء المزيّفون: إن النموذج النبوي قد تجسّد في مجتمع بسيط، مغاير لمجتمعاتنا المركبة والمعقدة. ثم إن النبوة وقُدوتها والرسالة وتوجيهها قد أعطت هذا النموذج خصوصية فريدة تجعله غير قابل للتكرار والاحتذاء. حتى لا يقول المزيّفون ذلك، فإننا سنجعل الفصل الثاني من هذا الكتاب عن تحسيد هذا النموذج الإسلامي لمكانة المرأة في دولة الخلافة الراشدة، وخاصة في الفترة الغمرية على عهد عمر بن الخطاب (٤٠ هـ - ٢٣ هـ - ٥٨٤ - ٦٤٤ م) عندما تمت الفتوحات واكتمل بناء الدولة. أو صمت الدولة أغلب المجتمعات التي كانت متحضرة ومركبة ومعقدة في ذلك التاريخ، وأيضاً عندما كان الحاكم - عمر رضي الله عنه - شقيراً بشدة غير معهودة.. لنقول لهؤلاء الذين يثيرون هذه الشبهات: هذا هو نموذج التحرير الإسلامي للمرأة، وتلك هي المكانة الاجتماعية للمرأة، في ظل الدولة المتحضرة، المتراعية الأطراف، وتلك هي مكانة المرأة في علاقاتها مع حاكم مثل عمر بن الخطاب - ثم تتبّع هذين الفصلين بالفصول التي تحييب عن الشبهات.

« ولقد ظل هذا النموذج الإسلامي حياً وقاعلاً ومرجعاً معيارياً لدعوات الإصلاح والتجديد حتى في عصور التراجع الحضاري للتاريخ الإسلامي. ثم أخذ طويقه إلى البروز والسيادة في الاحتفادات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في هذا الميدان.

لقد كان الإسلام منذ اللحظة الأولى إحياء للإنسان، ذكرنا أو أنشئ في كل ميادين الحياة: فكرية كانت أو تطبيقية تلك

المبادئ. وصدق الله العظيم عندما يعبر قرآنه الكريم عن هذه الحقيقة العظمى فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: ٢٤)

• وكما ترجم المسلمون وأحيوا علوم مدرسة الإسكندرية - وخاصة العملية والطبيعية والدقيقة - بزيادة الأمير الأسوي خالد بن يزيد (٩٠هـ - ٧٠٨م) منذ النصف الثاني للقرن الهجري الأول، وعرفت حضارتهم النبوغ والإبداع - في ظل حاكمية الإسلام - في كل ميادين العلوم الكونية؛ فضلاً عن الشرعية والإنسانية، منذ فجر تلك الحضارة، فلقد قبرت النصرانية الغربية علوم اليونان، حتى إن الحضارة المسيحية الأوروبية لم تعرف إلا عالماً في الفلك - هو «كوبرنيكوس» Copernicus (١٤٧٣ - ١٥٤٣م) بعد ستة عشر قرناً من ميلاد المسيح، عليه السلام - والكتاب الذي ألفه «كوبرنيكوس» عن دوران الأفلاك سنة ١٥٣٠م ظل ممنوعاً من النشر حتى سنة ١٥٤٣م - وعندما طبع في «نورمبرج» حرمت الكنيسة توريثه، فلم يفرج عنه إلا في سنة ١٧٥٨م. أي أن الحضارة المسيحية لم تعرف أول قلبي - من الناحية العقلية - إلا بعد ثمانية عشر قرناً من عمرها. بينما فجر الإسلام النبوغ العلمي والإبداع الفلسفي منذ فجر الإسلام.

• وكما حدث هذا في ميادين العلوم والفلسفة، حدث في قضية المرأة - تحريراً وأحياء - فكانت المرأة في طليعة الإيمان بالإسلام. وطلليعة الشهادة في سبيل الإسلام. والمشاركة للرجل في حفظ القرآن ورواية السنة النبوية. وفي إقامة الدين والدولة

والحصارة. بينما ظلت الحصارة النصرانية الغربية حتى هذه اللحظات تضيق على المرأة بحمل «أمانة الدين»^١ بل إن ما عرفتته هذه الحصارة الغربية مما سمي بـ «تحرير المرأة» لم تعرفه إلا بالعلمانية، أي على أنقاض الدين، وبالمراغمة للكنيسة. بينما كان الإسلام هو الصانع الأول لتحرير النساء، فكان تحريراً بالدين. بينما كان في الغرب تحريراً من الدين.

تلك حقائق جوهرية وأولية أثرت الإشارة إليها في التقديم لفصول هذا الكتاب الذي ندعو الله سبحانه وتعالى أن يرفع به. وأن يتقبله إسهاباً مخلصاً في باب رد كيد المرجعين المزيقين لحقائق مكانة المرأة في الإسلام. وموقفها من الرجل في الاجتماع الإسلامي. سواء كان هؤلاء المزيقون والمرجعون من خصوم الإسلام، أو من الجاهلين بحقائق مكانة المرأة في الإسلام.

الدكتور محمد عمارة

الفصل الأول

صورة المرأة في صدر الإسلام

١ - الحديث عن المرأة المسلمة في فكرنا الإسلامي الحديث
وتصوراتنا الإسلامية المعاصرة حديث طويل وعريض وعميق
وأكثر من هذا فإنه مليء بالاختلافات والتناقضات

بل إذا شئنا الدقة قلنا، إن هذا الاختلاف البالغ إلى حد
التناقض، في تصور فكرنا الإسلامي لصورة المرأة المسلمة
ومكانها في المجتمع ودورها في الدولة، ليس خاصية لفكرنا
الحديث، فليدري أيها القراء وقراءنا ولازلنا نفروه في كتب التراث
وعلى سبيل المثال: فمن مذاهب الإسلاميين - كما عند
القوارج - من قرّر المساواة بين المرأة والرجل في «الولاية»، بما
فيها «الولاية العامة»، فأجازوا توليها الخلافة وإمارة المؤمنين
ووضعوا هذا المذهب في التطبيق.

ومن هذه المذاهب من أجاز ولايتها للقضاء جميعه، قياساً
على جواز ولايتها لـ (الإفتاء). كما هو رأي الإمام محمد بن جرير
الطبري (٢٢٣ - ٣١٠ هـ / ٨٣٩ - ٩٢٢ م) على حين أجاز لها
ذلك أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٧ م) مستثنياً قضاء
«القصاص والحدود». أما الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ / ٣٦٧ -
٨٢٠ م) فإنه منع ولايتها للقضاء قياساً على منعها من الولاية
العامة وإمارة المؤمنين.

ولم يكن حال فكرنا الإسلامى الحديث، وتصويراتنا لحال المرأة المسلمة ودورها فى المجتمع، بأفضل مما كان الحال عليه فى كتب التراث ومذهبيه.

فكثير هى تلك الحركات والدعوات الإسلامية التى تدعو إلى جعل المنزل وحدة ميدان عمل المرأة الوحيد، ومن ثم تدعو إلى الانتحاز، فى التعليم، العلوم التى تؤهلها لعمل المنزل وتربية الأطفال.. وهم فى ذلك يستلهمون تراثنا عن المرأة فى عصورنا المظلمة، تلك التى تحولت فيها المرأة إلى «معية للمتعة الجنسية، حتى لقد ذبل فيها - ساعدا الشهوة الحسية - كل ما لديها من ملكات.. حتى الروح الحافلية - روح وأد البنات - عادت إلى أدبيات ذلك العصر، لابسة - زورا وبهتانا - ثياب الإسلام.. قرأنا الشاعر يتحدث عن أن استكمال النعمة بالنسبة لوالد البنت إنما يتحقق عندما يزف «كريمته» إلى القبرا فهى «عورة» لا يسترها إلا «القبر».

ولم أر نعمة شملت كريفا كنعمة عورة سترت بقبرا
وقال آخر متحدئا عن الذى تهوى أمته له الحياة فى حيل
أنه يهوى لها الموت.

تهوى حياتى وأهوى موتها شققا

والموت أكرم تزال على الحرم

وتحدث ثالث عن موت البنات، باعتباره مجدا

ومن غاية السجد والمكرمات بقاء البنين وموت البنات

صحيح أن فكرنا الحديث لم يعد يتردد فيه هذا الشعور الركيك. لكن هذه «المضامين الركيكة» لا زالت مستكنة في كثير من عقول أصحاب دعوات ترفع أعلام دين الإسلام وراياتها.

ولقد اجتهد أصحاب هذا «الفكر» حتى أجهدوا الحقيقة الإسلامية فتلوا عتق بعض المأثورات الصورية، وجردوها من ملامستها، حتى انتزعوها من «الخصوص» إلى «العموم»، ومن «النسبية» إلى «الشمول المويذ». ففسروا بأن المرأة - كل امرأة وبصرف النظر عن عقلها وعملها - ناقصة عقل ودين. ولئن يطلع رأي قوم منحوها في مجتمعهم ولاية من الولايات

حدث ذلك. ووجدنا هذا «الفكر» يثير حركات ودعوات إسلامية في عصرنا الحديث، ويتلقفه مقر من أعداء الإسلام، وإلى جانب هذا «الفكر» وجدنا تيار (الحامعة الإسلامية)، على لسان واحد من أعظم أعلامه وهو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٢ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) يجلو الغبار عن وجه الإسلام الحق في هذه القضية، فيحرر المقالات والفصول ليقدّم تصور الإسلام الحقيقي ونظرته الصادقة لقضية المرأة المسلمة، وهو تصور وبظرة تتساوى فيها النساء مع الرجال في الأهلية والحقوق والواجبات. فالقرآن الكريم يجمع هذا التصور في الآية الكريمة ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْعُرْوَةِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِمْ لَرَجْحَةٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨).

فالكلمات الأولى من الآية - كما يقول الإمام محمد عبده - «قاعدة كلية باطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في

الذات والإحساس والشعور والعقل: أي أن كلا منهما يشترط، له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسريه، ويكره ما لا يلائمه ويفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر.

أما الشق الآخر من الآية، وهو الذي يتحدث عن «الدرجة» التي للرجال على النساء فهي «القوامة» أي الرقاسة، التي للرجال على النساء واللازمة لسير الاجتماع الإنساني، والمباينة من الخبرة الأكثر، والنبهوض بالعبء المالي في الاتفاق على المنزل والأسرة. فهذه «الدرجة» و «القوامة». كما يقول الإمام محمد عبيد «توجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء». وهي «الرياسة التي يتصرف فيها المردوس بمرادته واختياره، فإن كون الشخص قيماً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه، أي ملاحظته في أعماله وتربيته. فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن» (١).

هكذا .. وعلى هذا النحو المختلف، والمتناقض، تجاوزت في

«فكرتنا الإسلامية الحديث الأحكام والتصورات الخاصة بموقف الإسلام من المرأة، وبصورة المرأة المسلمة في الإسلام الأمر الذي يستوجب العودة إلى تجربة العصر النبوي: لنرى الموقف الحق للإسلام الحق والمسلمين الأولين من المرأة. وحتى تتضح الصورة الإسلامية للمرأة المسلمة في صدر الإسلام، وحتى لا يظل

(١) الأفعال الكاملة للإمام محمد عبيد: ج ٤ ص ٦٣٠ - ٦٣٥ شعبيروت ١٩٧٢ م

عقلنا الإسلامي الحديث أسيراً لفكرية العصور المظلمة - عصور الحريم والإقطاع - المحصورة زوراً وبهتاناً على الإسلام، في الوقت الذي ينوهم فيه أن ولائه إنما هو لدين الإسلام.. وحتى لا تدع فرصة لمثيري الشبهات من أعداء الإسلام..

٢ - «فليس حقاً ولا صدقاً أن الخيار أمام المرأة العربية والمسلمة، محصور في طريقتين البين، وفي صورتين لا ثالث لهما: الأولى: صورة امرأة العصر «الملوكي - العثماني» عصر الحريم عندما تحولت المرأة إلى دمية للشهوة الجنسية، تزين بها المخادع، على نحو ما كان عليه الحال في المدن، ولدى الطبقة الثرية المترفة و «الراقية» على وجه الخصوص.

والثانية: صورة المرأة الأوروبية، التي تتسبه بالرجال، وتقرأ القصص الغرامية، وتشرب السجائر، وتعرض على الملا من زينتها ما أمر بستره شرع الله.

ليس حقاً ولا صدقاً أن الدليل لامرأة عصر الحريم - والتي ذبلت ملكاتها، كإسانة، باستثناء غرائز الجنس و «ملكات» المكر والخداع التي اشتهرت بها في قصص (ألف ليلة وليلة) - هو امرأة الحضارة الأوروبية، التي ثارت وتطور اليوم علامات استقها م كثيرة حول الحدود الأثرية والمادية التي تحققت للمجتمع من وراء الفكرة التي أسست عليها تحررها الحديث. فتكون أن حرية المرأة تعني إلغاء أي تمايز بينها وبين الرجل، إن في الطبيعة أو في الاختصاص.

وأمام علامات الاستفهام هذه، والتي تارت وتطور بعد أكثر من قرن اقتنفت فيه «امرأة المذبة» - العربية المسلمة - أثر المرأة الأوروبية، متخذة منها النموذج والمثل الأعلى، إن في الزي أو العادات أو طرائق العيش أو أنماط السلوك. وبعد اليقين الرافض لصورة «امرأة عصر الحريم»، التي خبرتها مجتمعاتنا في القرون التي رحت فيها تحت تسلط المماليك وسلاطان العثمانيين، أمام هاتين الصورتين بدأ الفكر العربي الإسلامي رحلة البحث عن الصورة المثلى للمرأة العربية المسلمة، تلك التي تستدعيها ضرورات واقعه الطامح للبهضة المستقلة، والتي تحقق استقلالها من خلال رفض «التخلف المملوكي - العثماني» والتحفظ على «التقدم والتمدن الأوروبي» على حد سواء.

واتساقاً مع القانـون الذي يحكم ضحوة هذا الفكر العربي الإسلامي، فلقد عادت وتعود الاهتمامات بالعقل العربي المسلم ليرى وليكتشف حقيقة التورة التي عتلها ظهور الإسلام في حياة المرأة. وحقيقة الموقع الذي احتلته المرأة في المجتمع بتورة الإسلام هذه. وحقيقة القسمات التي ميزت وتميز المرأة «العربية والمسلمة» عن «امرأة عصر الحريم» و«امرأة الحضارة الأوروبية» معاً.

لقد ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، دون أن تعنى مساواته هذه إلغاء تمايز الجنسـين، في الطبيعة أو الاختصاص، فقرر للمرأة إنسانيتها، واحتفظ لها بتميزها، بل لقد رأى في هذا التميز قسمة من قسمات إنسانيتها التي بها تتحقق المساواة بينها وبين الرجال.

ولقد صنعت ثورة الإسلام في الواقع العربي، وفي نفس الإنسان المسلم، تلك النهضة التي عقدت لواء القيادة في الدنيا، يومئذٍ لتلك القبائل التي كان يأسها بيتها شديداً، وتناحرها دائماً لأتفه الأسباب، والتي كانت - قبل نهضة الإسلام - طيراً مهيبض الجناح يتخططه كل من القرس والروم.

ولقد كان «الإسلام المجاهد» هو السر الأعظم والفاعل الأول في هذا التحول الذي أصاب الإنسان العربي عندما اعتدى بهدى الإسلام. فكما تحول أعراب البادية وحفاة القفار - بهذا «الإسلام المجاهد» - إلى فرسان للمفتوح التي حورت الشرق من تسلط الساسانيين واستعمار البيزنطيين - إلى صناع للتصدي والحصارة والعلوم والفنون، كذلك انتقل «الإسلام المجاهد» بالمرأة العربية من «همل» تتساوى فيه بسقط الشارع، أو «زينة» تتخطى بها حياء شيوخ القبائل وأتريائهم، إلى مكان المرأة المجاهدة التي رافقت الرجل في تأسيس «الدين» وبناء «الدولة» جميعاً.

• وإذا كان الله سبحانه قد اصطفى لرسالة الإسلام محمداً بن عبد الله - صلوات الله وسلامه عليه - فلقد كانت المرأة هي أول مستجيب ومناصر وموازر للإسلام الدين. بل لعلنا لا تغالي إذا قلنا إن تصديق زوج الرسول السيدة خديجة بنت خويلد (٦٨ - ٣ ق. هـ / ٥٥٦ - ٦٢٠ م) بهذا الدين الجديد، ويصدق رسوله قد سبق وضوح الأمر حول حقيقة ذلك الوحي الذي فاجأ النبي في غار حراء عندما بلغ سن الأربعين.

ففى البدء - وبعد طور «الرؤيا الصادقة» - رأى النبى ﷺ «ضوءاً، وسمع صوتاً». ولم يكن يدرك ماهية هذا الضوء ولا حقيقة ذلك الصوت. حتى لقد خشى أن يكون به من جنون، لكن خديجة كانت أسرع إلى التصديق والطمأنينة، فسقت عنه الهواجس، وأخذت بيده إلى ذلك الحيز ورقة بن نوفل (١٢ ق. هـ/ ٦١١م) الذى طمأنه إلى أن هذا الذى رأى هو الوحى والناموس الذى كان يراه موسى عليه السلام. ففى الحديث الذى يرويه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ / ٧٨٠ - ٨٥٥م) فى (مسنده) قال الرسول ﷺ لخديجة - رضى الله عنها - «إني أرى ضوءاً وأسمع صوتاً، وإنى أخشى أن «يكون بى جن» قالت: لم يكن الله ليفعل ذلك بك يا ابن عبد الله! فكانت أسرع إلى التصديق بالدين الجديد من وضوح أمر ذلك الذى قاضى النبى - عليه السلام - فى غار حراء.

ثم توالى الفضائل والأفضال من هذه السيدة الأولى فى حياة الإسلام والمسلمين. فكانت أول من استجابت للدعوة الجديدة واقتربت استجابتها بالدعم الذى لا يعرف الحدود للنبى وللدين ولجساعة المسلمين المستضعفين. على اختلاف الميادين وتنوع المجالات التى اتخذها هذا الدعم الذى نهضت به خديجة فى حياة المسلمين. ويكفى أن نعلم أن موتها كان حدثاً جللاً هز قدرات المسلمين على الصمود فى محنتهم هزاً عتيقاً، حتى لقد سُمى الرسول - عليه الصلاة والسلام - العام الذى ماتت فيه «عام الحزن».

تلك كانت الصورة الأولى التي افتتحت بها الإسلام أولى صفحات كتاب المرأة المسلمة. لتتوالى بعد ذلك الصور والصفحات. تلك التي تحلّي حقيقة موقف الإسلام الحق من النساء. بصف المجتمع، وشقائق الرجال.

٣- إننا نعلم أن بلادا إسلامية كثيرة لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوق سياسية كثيرة، تتراوح ما بين الحرمان من التصويت في الانتخابات العامة، وما بين الترشيح للمجالس النيابية وتمثيل الأمة في هذه المجالس التشريعية. وأغلب الذين يتركون هذا الحرمان ويدافعون عنه يقسمون بالإسلام. فبزعومون أنه يحول بين المرأة و«الولاية» أي السلطة والسلطان في شؤون الدولة العامة، ومنها مجالس التشريع.

وحتى البلاد الإسلامية التي «منحت» المرأة حق الانتخاب، أو الانتخاب والتشريع وتمثيل الأمة في المجالس التشريعية، فإن حكوماتها التي أقدمت على هذا «التطور» قد أخذت فيه حذو المجتمعات الأوروبية؛ لأنها حكومات أغليها «علمائي» على حين ظل الكثيرون من الرافعين لآعلام الإسلام وراياته في هذه البلاد يعارضون هذا «التطور» زاعمين تناقضه مع موقف الإسلام من المرأة. وهو الموقف الذي يصرون على تحريمه «ولاية المرأة في شؤون الدولة وسياسة الأمة».

فهل حقاً يقف الإسلام ضد «ولاية المرأة» وسلطانها وسلطانها في عالم السياسة والتشريع؟ وهل إذا قلنا إن الأمة هي مصدر السلطات. تحفظ الإسلام على هذا المبدأ فقال إن الأمة هنا هي «الرجال» ولا يدخل فيها «النساء»؟

لندع جانباً - ونحن نتحدث عن رأى الإسلام في حق هذه القضية الهامة - ثمرات «فكر» المسلمين في هذا الميدان، فهي ثمرات مختلف ألوانها باختلاف مواقع هؤلاء المفكرين وحظهم من الاستنارة والعقلانية في فهم النصوص والمأثورات والتضارب الأولى التي ساست المجتمعات بنهج الإسلام. لندع جانباً ثمرات هذا «الفكر» ولننظر مباشرة فيما صيغ الرسول ﷺ عندما شرع هو وصحابته - عليهم رضوان الله - في تأسيس الدولة، دولة المدينة، أولى دول العرب المسلمين. لننظر في هذه التجربة السياسية، ولنبحث عن مكان المرأة فيها، لنرى هل كان لها مكان في تأسيس «الدولة» - بل لنبحث أيضاً لنرى هل كان لها مكان في تأسيس «الدين»؟

نحن نقرأ في الفكر السياسي الأوروبي عما يسمى بـ «العقد الاجتماعي»، وهو عقد «نظري» «مفترض»، يرتضيه المحكومون والحاكمون لتأسيس «الدولة» التي تنظم علاقات الناس بعضهم مع بعض وعلاقات المحكومين بالحاكمين. نقرأ عن هذا «العقد النظري» - المفترض - لكننا نعلم أن تأسيس دولة الإسلام العربية الأولى، تلك التي قامت بالمدينة المنورة، عقب الهجرة، قد قام على «عقد حقيقي» ولم يكن فقط عقداً نظرياً.

ففي موسم حج السنة التي سبقت الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة عقد الرسول ﷺ مع ممثلي قبيلة الأوس وقبيلة الخزرج عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، ذلك الذي اشتهر في التاريخ السياسي الإسلامي بـ «بيعة العقبة»، وكان عدد

المتعاقدين - الذين يابغوا الرسول ﷺ تلك البيعة - خمسة وسبعين مثلوا ما يمكن أن تسميه «الجمعية التأسيسية» التي قررت إقامة سلطة النبي ودولة الإسلام بالمدينة عندما يصلها الرسول ﷺ مهاجراً. لقد كانوا يمثلون من أسلم من الأوس والخزرج، وبعد أن يابغوا الرسول ﷺ وتعاقدوا على تأسيس الدولة، انتخبوا واختاروا منهم اثني عشر نقيباً ليكونوا قيادة المجتمع المسلم بالمدينة في ذلك الحين.

وما يعنينا هنا من هذه الحقيقة التاريخية الإسلامية أن هذه «الجمعية التأسيسية» قد ضمت امرأتين، اشتركتا في البيعة وأسهمتتا في هذا الحدث السياسي التاريخي، ويابعتا رسول الله ﷺ كما يابعه الرجال سواء بسواء. ولم يحدث أن اكتفى النبي ﷺ ببيعة الرجال عن بيعة النساء، ولا أن أخرج الرجال النساء عن «الأمة» - (الجماعة) - التي ملكت سلطان تأسيس الدولة وسلطات التعاقد مع الرسول ﷺ على إقامتها، هذه «الأمة» - مصدر هذه السلطة - قد ضمت النساء والرجال على قدم المساواة. لقد كانوا ثلاثة وسبعين رجلاً وامرأتين «أم عمارة» نسبة بنت كعب الأنصارية (١٢هـ / ٦٣٤م) وأم منيع أسماء بنت عمرو بن عدي الأنصارية (٣٠هـ ٦٥٠م).

وبعد أن تأسست «الدولة» وقامت بتناضل أعداءها استمرت المرأة المسلمة جزءاً أصيلاً وفعّالاً في «الجماعة والأمة السياسية» - بل والجيش المعنوي - التي حمت الدولة، ودعمت أركانها، وامتدت حدودها إلى ما هو أبعد من حدود المدينة

المنورة. وعلى سبيل المثال ففي عام الحديبية (٦٢٨هـ) عندما خشي المسلمون غدر قريش برسول المسلمين إليهم عثمان بن عفان، بايع المسلمون الرسول القائد على «الحرب والقتال». وفي هذه البيعة شاركت المرأة المسلمة مشاركة الرجال. وكانت أم عمارة نسيبة بنت كعب ضمن النساء المبايعات لرسول الله ﷺ على «الحرب والقتال» ولقد تمت هذه البيعة تحت «شجرة»، وسماها الله سبحانه في قرآنه الكريم «بيعة الرضوان» لأنه قد من على حضورها برضوانه. (القدرضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً) [الفتح ٢٨] - «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله بذ الله ففارق أيديهم فمن تكف فإنما تكف على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فليؤديه أخيراً عظيماً» [الفتح ١٠]

وكما كانت المرأة المسلمة جزءاً أصيلاً في «الامة - الجماعة» التي أسست «الدولة» ونصرتها، كذلك كانت جزءاً أصيلاً في «أمة الدين وجماعته»، فعندما كانت تختار الإسلام لم يكن يكفي منها بتهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، بل كانت تذهب - كالرجال - لتبايع الرسول ﷺ «يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات ينسبنك علي أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بهتاناً فترينه من أيديهن وأرحلهن ولا يغتصبك في غفوةن فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم» [الممتعة ١٢] وأكثر من هذا، فلقد كانت حدود البيعة وأفاقها وينودها مفتوحة لا يحددها إلا قدرات النساء وما ينطقن من أعمال وعظام. ففي

الحديث تقول الصحابية أميمة بنت رقيقة «جفت النبي ﷺ في نسوة ثيابه، فقال لنا «فيما استقطعتن وأطقن» (١) تلك هي المرأة المسلمة. وتلك واحدة من الصور التي تحدد مكانها في نظرة الإسلام.

٤ - كتب القتل والقتال علينا وعلى العانيات جبر الذبول

نعم، لقد عبر الشاعر بهذا البيت عن «تقسيم العمل» بين الرجل والمرأة. ذلك التقسيم الذي ساد حياتنا وعالمنا الإسلامي ووطننا العربي عدة قرون

لكننا نظلم واقعنا وتاريخنا وحضارتنا إذا حكمنا على كل عصورها هذا الحكم الغريب. ذلك أن انفراد الرجال بالدفاع عن الأوطان، وتحول المرأة إلى غانية تستغنى بجمالها عن التجهل، وتتخذ منه سلاحها الفعال الذي تخضع به القلوب، وتزيدها بالثياب ذات الذبول الجارية. إن صورة المرأة تلك لم تسد حياتنا إلا في عصور الحريم والإقطاع، عندما تحولت المرأة - وهي نصف المجتمع - إلى دمية تزيين مخاضع الرجال - نصف المجتمع الآخر - فغابت عن حياة الطبقات المترفعة - وخاصة في المدن - صورة المرأة العاملة. ومن باب أولى المشاركة في القتال دفاعاً عن الرأي والمبدأ والوطن.

(١) رواية ابن ماجه.

وكما نطلم تاريخنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة في كل قروته. ونطلم مجتمعاتنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة كل البيئات والطبقات. فإننا نطلم إسلامنا إذا اعتبرناه مسئولاً عن قيام هذه الصورة في حقبة من حقب تاريخ المسلمين. ذلك أن «الإسلام المجاهد» - والإسلام الحق هو الإسلام المجاهد - قد حول كلا من الرجل والمرأة - عندما ظهر - في شبه الجزيرة العربية إلى جيش من المجاهدين.

صحيح أن القتال - في عصر البعثة النبوية - كان مهمة الرجال في الأساس - وهذا أمر طبيعي مع ما يتميز به الرجال عن النساء في البأس والخشونة والجد وقدرات القتال - لكن ذلك العصر قد شهد اشتراكاً ملحوظاً للمرأة المسلمة في العديد من المعارك والغزوات التي قاد فيها النبي ﷺ المسلمين في صراعهم المسلح ضد المرتكبين أو اليهود. وبعد ذلك - في عصر الخلافة الراشدة - ضد القيس والبيزنطيين. وضد الردة التي حدثت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام.

ففي كتب السنة النبوية الشريفة يروي أبو داود في (السنة) أن غزوة خيبر - التي حارب فيها المسلمون اليهود - قد خرجت فيها جماعة من نساء الأنصار فشاركن في أعمال الحرب، وكان خروجهن مجتمعات، وبمبادرة منهن أي أنهن لم يخرجن في صحبة الأنواج أو الأولاد. ومع ذلك فقد أقر الرسول ﷺ - بعد حوار دار بينه وبينهن - خروجهن هذا وإسهامهن في الحرب، وفرض لهن أسهماً في العنائم مثل الرجال.

يروى أبو داود ذلك، فيقول: حدثني حنترج بن زياد، عن جدته أم أبيه، أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر، سادسة ست نسوة، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فبغت إليهما فجننا، فراقبنا فيه الغضب، فقال مع من خرجن؟ ويادن من خرجن؟... فقلنا: يا رسول الله، خرجنا معزل الشعر، ونعس به في سبيل الله، ومعنا دواء للجرحى، ولناول السهام، وتسقى السويق الشراب الحنطة والشعير) فقال: فمن حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال

فتحن أمام حديث نعلم منه وجود «جمعية» من نساء خرجن يجاهدن مع الجيش المقاتل في خيبر، ويدعمن الجهد القتالي بغزل شعر الأبل وتقديمه في سبيل الله، وإعداد الدواء وتقديمه للجرحى، وسقاية المحاربين، والإسهام في العمل القتالي بإعداد السهام وساولتها للرماحين بها في ساحة القتال

وفي ذات (السنن) يروى أبو داود - أيضاً - عن أنس بن مالك قوله: (كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم - (أم انس) - ونسوة من الأنصار يسقين الماء ويداوين الجرحى)!

وبعد عصر النبوة وعلى امتداد الحقبة التي سبقت سيادة فيم الإقطاع وتحول المرأة إلى دمية تتزين بها بيوت «الحریم» - تنأثرت في كتب التاريخ نماذج للنساء المقاتلات دفاعاً عن الدين والرأي والمذهب

ففي «يوم اليمامة» الذي دارت رحى الحرب فيه بين المسلمين والمعتدين بقيادة مسيلمة الكذاب - على عهد خلافة أبي بكر الصديق

- فى هذا اليوم قدمت الصحابية الجليلة نسيئة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤م) أيتها حبيب بن زيد بن عاصم شهيداً، مثل به مسيلمة. إذ قطع يديه ورجليه، ولم تكنف نسيئة بهذه التضحية، ولم ترهم مصير أيتها الشهيد. فخاضت هي الأخرى عمار القتال مع الرجال، ففقدت يدها - قطعها مسيلمة - وأصابها يومئذ أحد عشر جرحاً. وفى المدينة وبعد عودتها إلى منزلها، كان يزورها ويعودها فى أيام علاجها ونقاهاها خليفة المسلمين أبو بكر الصديق.

وفى عهد بنى أمية، وخلال صراع الخوارج ضد عبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦ هـ / ٦٤٦ - ٧٠٥م) وعامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفى (٤٠ - ٩٥ هـ / ٦٦٠ - ٧١٤م) اشتهرت بالقروسية والشجاعة واحدة من نساء الخوارج هى عزاله (٧٧ هـ / ٦٩٦م) فقاتلت حرب الخوارج بالعراق شهراً كاملاً.

أقامت عزاله سوق الضراب لأهل العراقين شهراً قميطاً
ولقد بلغ بأسها فى القتال إلى الحد الذى جعل الحجاج يقر من وجهها عندما اقتحمت بجيشها الكوفة، وعبره بذلك الشعراء:
أسد على وفى الحروب نعامه ريداء تجفل من صقير الصافر
ملا برزت إلى عزاله فى الوعى بل كان قلبك فى جناسى طائر
حتى لقد قالوا إنها قد بلغت فى الشجاعة وحسن السياسة إلى
الحد الذى جعل الخوارج يختارونها عليهم أميرة للمؤمنين.

وهكذا. فلم تكن المرأة العربية مائتاً هي «العانية التي تجر
القبول».

٥ - كثيرون هم الذين يظنون أن «الحركة النسائية» - أي
سعى المرأة من أجل الحصول على حقوق لها، تراها قد حرمت
منها بسبب ظلم الرجال لها - هي «بدعة» جاءت إلينا من
الحضارة الغربية، ولا أصل لها ولا شبهة في تاريخ العرب
والإسلام.

ومن هؤلاء من يعتقد ذلك، لأنه ينكر أن تكون للمرأة حقوق،
فهو يشجب «حركاتها» لأنه لا يرى لها ما يبررها، فهي عنده
«بدعة» و «ضلالة» جاءتنا ضمن «بدع الغرب وضلالاته».

وآخرون من هؤلاء الظانين يفتشون أن الإسلام قد جاء
فأنصف المرأة وحررها من القيود التي رسفت في أغلالها زمن
الجاهلية، وعن ثم فلم يعرف عصر صدر الإسلام للمرأة «حقوقاً»
ناقصة تستدعي «حركة نسائية» تسعى للحصول عليها.

لكن نظرات في آيات القرآن الكريم، وفي أسباب نزول هذه
الآيات، ونظرات في الحديث النبوي الشريف، وفي السيرة
النبوية التي تحكي علاقة المرأة المسلمة بالرجل في المجتمع
الإسلامي الأول، ودولة المسلمين الأولى في المدينة المنورة، إن
نظرات في هذه المصادر الدينية والتاريخية تضع يدنا على ما
ينقض ظن هؤلاء الظانين بـ «الحركة النسائية»، فلي السوء.

صحيح أن الإسلام قد جاء قائلصق المرأة وحقق على جنبها تحريرها من قيود الجاهلية ما يساوى «الثورة» فى هذا الميدان، وقرر لها من الحقوق مالم تحصل عليه بعد نساء فى بلاد تحسبها بلاد التحضر والنور. لكن الكافة يعلمون أن القرآن الكريم لم ينزل دفعة واحدة، وإنما نزل مفروقاً - «منجماً» - وكانت آياته الكريمة تأتى لتجيب عن علامات الاستعظام وعن التساؤلات التى يطرحها المجتمع الإسلامى الأول، ولتجسم فى القصاىا والمشكلات التى تثار فكان أن قامت العلاقة الجدلية والعبوة الوثقى بين «النص» و«الواقع». وكان ذلك - أيضاً - هو حال «الحقوق» التى قرررها «النص» للمرأة المسلمة، فلفد جاءت استجابة لـ «حركة نسائية» إسلامية تبعث من إحساس المرأة المسلمة بذاتية متميزة فى المجتمع الإسلامى، ومن شعورها بفوارق - لم ترض عنها - بينها وبين الرجال. بل وعن اعتقادها بظلم الرجال لها فى بعض الأمور، الأمر الذى «حركها» لإزالة هذا الظلم، والمطالبة بتلك «الحقوق» فجاء «النص» مستجيباً لمطالبها العادلة أو موضحاً للعدل الحاكم علاقتها بالرجال. فكانت ترضى حيناً، وتغضب حيناً آخر. والحرية التى سبها الإسلام للمجتمع، والظلم الذى تحلى به الرسول - عليه الصلاة والسلام - يكفل إقناع الطريق أمام هذه «الحركة النسائية» وإضاءة معالمه بتور الإسلام

ولقد عرف تاريخ الدولة الإسلامية الأولى - دولة المدينة - على عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - تلك الصخبانية

الرائدة التي شاركت في بيعة العقبة، فأسهمت - مع الرجال ومثلهم - في «تأسيس» الدولة - وهي أم عصارة بسية بنت كعب الأنصارية (١٣هـ / ٦٢٤م)، وعرفت تفسيرا القرآن الكريم، وعلم أسباب نزول آياته، وكذلك كتب السفة النبوية الشريفة - تلك القصة التي تضع يدينا على «حركة» من حركات بناء ذلك العصر في سبيل حقوق وأمن أن الرجال قد حرموهن منها.

ففيما يرويه الترمذي في (سفة) - كتاب تفسير القرآن - حديث ٢٢١١ - عن هذه الصحابة الجيلة، أنها أتت النبي ﷺ فقالت - بأسلوب يرمز احتجاج من يشعر بالغبس ويطلب حقه - قالت ما أرى كل شيء إلا للرجال، وما أرى النساء يذكرن بشيء، ولم يحدث أن غصب الرسول من بسية بنت كعب، ولا أنه نهرها، ولكن الذي حدث هو أن حبريل - عليه السلام - قد نزل بوحي الله، قرأنا كريما يستحيب لطلب النساء المسلمات ويقرر مساواتهن بالرجال - فليقد كان سعى هذه الصحابة، و«حركتها»، وقولها هذا، هو السبب في نزول قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَائِمِينَ وَالْقَائِمَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّانِتِينَ وَالصَّانِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحراب: ٢٥]

فذكرت النساء مع الرجال استجابة من الله سبحانه لطلب النساء المسلمات - على لسان الصحابة بسية بنت كعب الأنصارية -

وكان ذلك حدثاً ومباركة إلهية لمساعده و«حركتهن» في سبيل المساواة مع الرجال.

وقصة أخرى لـ «حركة نسائية» أخرى أرسلت صاحباتها مندوبة عنهن تتحدث باسمهن إلى الرسول ﷺ شاكية مما حسنه ظلماً، وداعية للإنصاف والمساواة بالرجال. وكانت هذه المندوبة هي الصحابية أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية (٣٠ هـ / ٦٥٠ م).

وكانت إحدى أبرز خطيبات النساء في ذلك العصر. وواحدة من المقاتلات في معارك الإسلام، قتلت يوم «اليرموك» تسعة من الروم بعمود خيمتها. وواحدة من رواة الحديث عن النبي ﷺ. تشغل أحاديثها في مسند الإمام أحمد بن حنبل عشر صفحات. وهي ابنة عم الصحابي الجليل معاذ بن جبل. قعى الجزء الخاص بالنساء من كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) يذكر ابن الأثير في ترجمة أسماء هذه أنها أتت النبي ﷺ فقالت: إني رسول من ورأى من جماعة نساء المسلمين، يقلن بقولي، وعلى مثل رأيي. إن الله بعثك إلى الرجال والنساء، فامنا بك واتبعناك، ونحن معشر النساء محصورات مخدرات قواعد بيوت، وموضع شهوات الرجال، وحاصلات أولادكم، وإن الرجال فضلوا بالجماعات وشهود الجائز، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم، وربينا أولادهم، أفنشاركهم في الأجر يا رسول الله؟ قالت رسول الله ﷺ يوجهه إلى أصحابه وقال لهم: «أسمعتن مقالة امرأة أحسن سؤالا عن دينها من هذه». فقالوا لا يا رسول الله

فقال ﷺ: «انصرفي يا أسماء وأعلمي من وراءك من النساء أن حسن تسفل إحداكن لزوجها، وطلبها لمرضاته، واتباعها لموافقته، تعدل كل ما ذكرت». فالصرفت أسماء وهي تهلل وتكبر استيشاراً بما قال لها رسول الله.

فنحن هنا أمام حركة نسائية - منظممة، ليست بنت القرن الميلادي الثامن عشر، كما هو تاريخ نساؤها في العرب الأوروبي، وإنما بنت القرن الهجري الأول، وسنواته الأولى على وجه التحديد.

٦ - في القرن الثامن عشر بدأ «تفكير» المرأة العربية في حقوقها. وحول منتصف القرن التاسع عشر بدأت «حركاتها» في سبيل هذه الحقوق. وكانت حقوقها، في «العمل» و «التعليم» وفي «الملكية» و «الأجر المتساوي» عن العمل المتساوي، بعضاً من الحقوق التي تحركت لنيلها في هذا التاريخ القريب. أي منذ قرن ونصف.

والأمر الذي لا شك فيه أن طلائع «الحركة النسائية» بوطننا العربي يعرف جيداً - أو إلى حد لا بأس به - تاريخ الحركة النسائية في الغرب. وأسماء شهيرات نساها، وتواريخ مؤتمراتها، والرقص أو الاستجابة التي قوبلت بها جهود هذه الحركة من قبل الحكومات والمجتمعات التي سيطر عليها الرجال.

ولا بأس بهذه المعرفة، فالعلم - كل العلم - نور.

لكن الأمر الذي تأسف له هو جهل رائدات الحركة النسائية في بلادنا لقائهن على درب السعي لإبراز ذاتية المرأة العربية المسلمة، وخصوصية بعض مطالبها وحقوقها، والرائدات اللاتي ارتدن طريق المطالبة بانصاف المرأة وتحريرها ومساواتها بالرجل في تاريخنا الحضاري الطويل، وعند ظهور الإسلام على وجه الخصوص. والآن نحن من السيدات الرائدات لحركتنا النسائية نعرف الكثير عن

«الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣هـ / ٦٣٤م) التي شاركت في بيعة العقبة فكانت واحدة من أعضاء «الصحيفة التأسيسية» التي عقدت عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، والتي خاضت حروب الإسلام في معارك وأيام «أحد» و«الحديبية» و«خيبر» و«عمرة القضاء» و«حنين» و«اليمامة» فأبليت بلاء حساً. حتى لقد فضّلها الرسول - كعقائلة - عن كثير من أبطال رجال الإسلام المقاتلين. ويوم أن ماتت نسيبة كان جسدها يحمل آثار أربعة وعشرين جرحاً، مع يد لها قد قطعت في هذه الحروب التي تأسست بها الدولة وانتصر فيها الدين.

«والصحابية الجليلة أسماء بنت يزيد الأنصارية (٣٠هـ / ٦٥٠م) التي شاركت في قتال يوم اليرموك. وتزعمت لنساء المسلمين حركة مثلتها في مجلس الرسول بمسجد المدينة، مطالبة أن تصاوي النساء بالرجال، قامتدحها رسول الله ﷺ وبشرها بالمساواة.

ومن من رائدات حركتنا النسائية يعلمن أن عصر الدعوة قد شهد لنساء المسلمين «حركة» سعت إلى تيل المرأة المسلمة الحقوق التي تحررها من قيود الجاهلية وأغلالها، حتى جاء تشريع الإسلام فاستجاب لهذه الحركة وأعطاهما ما أعطى من حقوق؟

فالبخاري يروى في (الصحيح) عن أبي سعيد الخدري كيف تجمعت النساء، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ فخطبته فأنزلت يارسول الله، غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك فوعدهن - (الرسول) - يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن.

فهنا سعى جماعي وحركة منظمة انزعن بها حقهن في العلم والتعليم... والإمام أحمد بن حنبل يروى في (المسند) عن أبي هريرة حديثاً نعلم منه كيف كانت النساء الصحابيات يشعرون بذاتية متميزة، ويسعين للمساواة بالرجال، ويدخلن مع الرجال في مجادلات ومخاضات حول الحقوق والواجبات.

يروى الإمام أحمد هذا الحديث اختصم الرجال والنساء أيهم في الجنة أكثر؟ ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ مستفسرات، فكانت إجابته الذكية والمرضية للطرفين، بل والتي تميز النساء على الرجال.. فلقد قال لهن الرسول - أول من يدخل الجنة مثل القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم على أضواء كوكب دري لكل رجل زوجتهان اثنتان، يرى مخ ساقيهما من وراء اللحم، وما في الجنة أعزب - فإذا كان لكل رجل في الجنة زوجتان وإذا لم يكن فيها أعزب - فأيهن في الجنة أكثر: الرجال أم النساء؟ لقد أَرْضَى رسول الله ﷺ

الصحابيات الجليلات. ثم هو لم يحدد أكل هؤلاء الزوجات من نساء الدنيا، أم يدخل فيهن الحور العين.

وعلى الأمور المشككة التي كانت تتصاعد إلى حد الشجار بين الأزواج والزوجات، عرف المجتمع القوي «الحركة النسائية» المدافعة عن المرأة ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال. ومن الحديث الشريف الذي يرويه كل من الدارمي وأبي داود يعلم أن رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن ضرب النساء، فقال لهم «لا تضربوا إماء الله» لكن بعضاً من النسوة زادت جرأتهن على أزواجهن وسلكن سبيل الفسور والشذوذ والاعوجاج. فذهب عمر بن الخطاب إلى الرسول ﷺ رافعاً شكوى الرجال من هؤلاء النسوة اللاتي «ذترن» - (اجترأن ونشزن) - على أزواجهن، فرخص الرسول في تأديبهن. فتجمعت سبعون امرأة - فيما يشبه المظاهرة - طافت ببيوت نساء العبي ﷺ يستغفرنهن إليهن ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال. لكن لأن هؤلاء النسوة كن قد تعدين حدود العدل، فلقد أمي الرسول الاستجابة إلى مطلبهن، وأخبر عن «مظاهرتين» هذه فقال «قد طاف الليلة بال محمد سبعون امرأة، كل تستكي زوجها، فلا تجدون أولئك خياركم».

قمنت تلك التاريخ المبكر في حياة الإسلام - الإسلام الدين والإسلام الدولة - شهد المجتمع الإسلامي إحساس المرأة بذاتها وبخصوصيتها، فسعت - بالفكر والتنظيم وبالحركة - إلى نيل حقوقها، وإلى المساواة بالرجال. فمتى تعرف حركتنا النسائية أن لها تراثاً في نضال المرأة العربية والمسلمة يرفعها

عن التتلمذ والتبعية للمرأة الغربية التي لم تسلك هذا السبيل إلا في عصرنا الحديث. ومتى يعرف هذا التاريخ أولئك الذين يزيقون الشبهات حول مكانة المرأة في الإسلام، فيبحثون عن «القشة» في عيون غيرهم، ولا يحسبون بـ «الحصاة» التي تغلق عنهم العيون؟»

٧ - لو أحصلت المرأة العربية والمسلمة صديقا لاتخذت من سيرة الصحابية الجليلة أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤م) نبأها، ولأبرزت المعاني النبيلة في حياتها لتكون سلاخا في معركة تحرير المرأة، تشهده ضد أهل الحمود الذين يحلمون بإعادة المرأة إلى عصر الحريم باسم الإسلام. كانت نسيبة واحدة من نساء الخرج السابقات إلى الإسلام. أسلمت قبل الهجرة، واشتركت في بيعة العقبة، فكان لها شرف المشاركة مع الرجال في إبرام عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية بين الأنصار والرسول عليه الصلاة والسلام.

وبعد الهجرة كانت تسعى - في مقدمة نساء الأنصار - من أجل مساواة النساء بالرجال. ولم يكن سعيها هذا كلاما يقال، وإنما كان ممارسة تضالوية تثبت جنادة المرأة المسلحة المجاهدة بالانتساب إلى هذا الدين المجاهد الجديد. ففي كثير من الغزوات شاركت نسيبة في القتال، وفي البيعة على الحرب والقتال صنعت ذلك يوم أحد، ويوم خيبر وفي عمرة القضاء، ويوم

حينئذ، وفي يوم اليمامة، عندما قدت يدها وأزدان جسمها بأحد عشر جرحاً.

لكن يوم أحد كان القمة التي تفوقت فيها وبها نسبة على كثير من أبطال الرجال في القتال، في أول النهار شاركت نسبة فيما اعتادت المشاركة فيه كثيرات من ساء الأنصار في أيام الحرب والقتال. فأخذت تسقى المقاتلين، وتداوى الجرحى، وتعد السهام وتناولها للمحاربين، وكان تعداد جيش المسلمين عندما خرج من المدينة متجهاً إلى أحد، يبلغ الألف مقاتل، بقي منهم ما يزيد قليلاً عن السبعمئة، بعد أن انسحب المنافقون بقيادة عبد الله بن أبي بن سلول.

ودارت رحى الحرب ولاحت تماشير النصر للمسلمين على المشركين، فلما كان من الرماة الرانضين على الجبل إلا أن اندفعوا إلى الغنائم، فثابتن أنهم قد امتلكوا النصر النهائي، فابفتحت في صفوف المسلمين شفرة اندفعت منها خيالة المشركين وفرسانهم، الأمر الذي أربك صفوف المسلمين، فحغل يضرب بعضهم البعض ثم أخذوا يفرون منهزمين.

وما كان لنبي الله أن يفر مع الفارين - صعد - عليه الصلاة والسلام - في وضع قتالي يائس - وظل المشركون أن القرصة الذهبية قد أصبحت ملك أيمانهم. فعزموا على قتل الرسول ﷺ، واندفع فارسهم ابن قميلة ناحية الرسول ﷺ، وهو يصيح بلوي على محمد، فلا تجوت إن نجا!

ولقد أبصرت نسيبة جميع ذلك. فربطت ثوبها على وسطها،
واندفعت مع القلة القليلة التي صمدت تدافع عن رسول الله ﷺ
وتحميه من تكالب الفرسان المشركين. كان الضامدون أقل من
عشرة، فيهم نسيبة بنت كعب وزوجها ولداهما.

وعندما أقبل ابن قمينة يريد قتل الرسول ﷺ الذي كان قد
جرح عدة جراحات، تصدت له نسيبة، فضربها بسيفه فأحدث في
كنفها جرحاً غائراً، فضربته عدة ضربات، لكنه كان متحصناً
بدرعين. ولم يكن معها ترس تحمي به جسدها من سيوف
الفرسان، فنادى الرسول علي واحد من المنصورين الفارسي أن
يتترك ترسه لمن يقاتل، فألقاه. فقتلته به نسيبة، فأعانها على
الصمود للفرسان المهاجمين لرسول الله عليه الصلاة والسلام.

وأبصرت نسيبة جراح ابنها عبد الله تنزف بشدة، فاندفعت
إليه فربطت جرحه بواحدة من العصائب التي كانت قد أعدتها
لمثل هذه الحالات. ثم سادت على ابنها قائلة: انهض بني
فضارب القوم. فنظر إليها النبي معجباً ومتعجباً، وقال: «ومن
يطيق ما تطيقين يا أم عمارة؟»

وعندما أبصر الرسول ﷺ الدم ينزف بشدة من جرح نسيبة،
نادى على ابنها عبد الله قائلاً: «أمك، أمك، اعصب جرحها، يارك
الله عليكم من أهل بيت». فقالت للرسول: يا رسول الله، ادع الله أن
يرافقك في الجنة. فقال: «اللهم اجعلهم رفقاى في الجنة»
فقالت: ما أبالي - بعد ذلك - ما أصابني في الدنيا.

لقد استطاعت هذه القلة المؤمنة الصامدة المقاتلة؛ استطاعوا - وهم دون العشرة - أن يحموا الرسول من هجمات فرسان المشركين. ومتعوا الشوك أن يحرر النصير الذي أراد.

وعندما انتصرف فرسان الشوك عائدون إلى مكة، أودع الرسول ﷺ أن يبيت ليلته خارج المدينة، في مكان يسمى «حمراء الأسد» ليظهر للمشركين أن ما أصاب المسلمين لم يقدحهم الروح القتالي. وأرادت سمية بنت كعب الأنصارية أن تذهب إلى «حمراء الأسد» مع جيش المسلمين. فشدت ثيابها على جراحها، ولكنها لم تستطع من كثرة الدم الذي يمزق من جراحها الثلاثة عشر.

وعندما عاد الرسول ﷺ إلى المدينة في اليوم التالي، وقيل أن يدخل منزله أرسل الصحابي عبد الله بن كعب المازني ليسأل عن سمية، فوجدها حية تدوى جراحها وتصددها، فسر الرسول سرورا عظيما بسلامتها.

وظلت سمية تدوى جرح كتفها سنة كاملة وهو الجرح الذي تلقت فيه سيف ابن قميصة الذي كان قاصدا إلى قتل الرسول ﷺ. وظل الرسول ﷺ يتنخر بهذه الصحابية الجليلة المقاتلة. فبتحدث عن بطولتها يوم أحد فيقول «المقام لسمية بنت كعب يوم أحد خير من مقام قنار وقنار من الرجال، وما التفت يمينا ولا شمالا إلا وأنا أراها تقاتل دوسي».

لقد كانوا أقل من عشرة، حموا الإسلام يوم أحد... وكانت نسيبة بنت كعب - مع زوجها وولديها - تصف هذه الجماعة التي حمت الإسلام. وكان مقامها - كما قال الرسول - خيراً من مقام كثير من الرجال المغائلين.

فهل عرفت ذلك رائدات حركتنا النسائية؟

وهل عرف ذلك الذين يرجعون ويترقبون التمهات على مكانة المرأة في الإسلام؟

الفصل الثانى

في دولة الخلافة الراشدة على عهد عمر بن الخطاب

قبل نحو أربعين عاماً كتبت كتاباً صغيراً عن (العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب) (٤٠ ق. هـ - ٢٣ هـ / ٥٨٤ - ٦٤٤ م). ولقد كانت عيني يومئذٍ وأنا أجمع مادة الكتاب من المصادر الأصلية التي ترجمت للقاروق - رضى الله عنه - على ما يتعلق بهذا العهد الاجتماعي والاقتصادي في اجتهاداته وفي ممارساته، بما في ذلك فلسفته الإسلامية في الثروات والأحوال ونظرية الاستخلاف، والتكافل الاجتماعي بين الناس.

فلما عدت الآن لقراءة ذات المصادر - وغيرها - ومنها الترجمة التي كتبها ابن سعد (١٦٨ - ٢٣٠ هـ / ٧٨٤ - ٨٤٥ م) لعمر في (كتاب الطبقات الكبير) - وهو عمدة في التاريخ للصحابة والتابعين - رضى الله عنهم - وذلك لأكتب هذه الصفحات عن موقف عمر من المرأة، وكيف تعامل معها، إساناً وزوجاً وأخاً وأبناً وحاكماً، كانت عيني على ملامح التكوين الذاتي والمتميز لعمر بن الخطاب، ذلك أن عمر كان معروفاً ومتهوراً بالسدة، بل بأنه الأشد بين الأئداء حتى لقد قال فيه رسول الله ﷺ: «أشد امتى في أمر الله عمر» كانت عيني على ملامح هذا التكوين الذي أثمر هذه السدة، وذلك لأعرف - ويعرف القراء - كيف تعاملت هذه السدة الشديدة مع النساء اللاتي تغلب عليهن العواطف ويتميزن غالباً بالرفقة والاستضعاف

ولقد سدت انقباضى فى معالم شدة عمر بن الخطاب حقائق تاريخية صررت عليها من قبل دون أن أتوقف عندها، فوقفت أمامها اليوم وكأنى أراها للمرة الأولى، فإذا هى تلقى الصريد من الأضواء على أبعاد هذه الشدة التى أشتهر بها عمر بن الخطاب.

«لقد ولد عمر وترى ونشأ فى بيت أبيه الخطاب وكان أبوه - كما يصفه هو - «فظا غليظا». ولقد ورت عمر الكثير من هذه الخصال فى تعامله، إبان جاهليته، مع الإسلام والمسلمين، حتى لقد كان ثانى اثنين - هو وأبو جهل - يلغا الذروة فى الفسادة على المسلمين. ومن هنا كان دعاء رسول الله ﷺ ربه أن يهدى أحبهما إليه للإسلام، لأن فى ذلك ما يشبه الانقلاب الذى ترجح به كفة المسلمين المستضعفين بمكة. فتشقق ربه العرة للإسلام.

«اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك عمر بن الخطاب أو عمرو ابن هشام».

وإذا كان الإسلام قد انتقل يعمر من الظلم إلى العدل، ومن الباطل إلى الحق، ومن الظلمات إلى النور، ومن غلظة الجاهلية وقساوتها إلى شمائل الإسلام. فإن هناك عاملا ذاتيا فى تكوين عمر بن الخطاب ميزه بالشدة بعد أن هذبه الإسلام. فلقد كان عمر شديد البتتان، طويلا طويلا غير عادى، إذا سار بين الناس يحسبه الرائي راكبا دابة. يزيد طوله ثلاثة أذرع عن أوساط الناس. وغير هذا الطول. كان عمر مهيبا مهابة تبعث على الرهبة والخوف وأحيانا الرعب لدى الكثيرين، حتى لتتعدد أسنتهم مهابة الحديث إليه فى الأمر الذى جاءوا يحدثونه فيه.

ولهذه الحقيقة من حقائق التكوين الذاتي - الجسماني والخلقي - لعمر بن الخطاب، كانت مواقفه المشهورة والمنشورة في تاريخ الدعوة الإسلامية، عندما كان أسرع الناس تجريداً لسيفه في مواجهة مشركي مكة بعد أن أسلم. وفي مواجهة الففاق والاعوجاج في مجتمع المدينة. وذلك فضلاً عن شهوته كل مشاهد ومواقع القتال مع رسول الله ﷺ، وبلائه الحسن فيها جميعاً، وضموه مع القلة الصاعدة يوم أحد. بل قيادته لعدد غير قليل من سرايا ويعون القتال.

بل لعل هذا التكوين المتميز للفراروق كان واحداً من العوامل التي جعلت عهده - إبان خلافته - هو عهد الفتوح التي أرالت القوى العظمى التي كانت تحكم وتتحكم في الدنيا في ذلك التاريخ - الفرس والروم - وتمتد دولة الإسلام امتداداً قياسيًّا في زمن قياسي غير مسبوق في تاريخ الدول والفتوحات. الأمر الذي جعل عمر بن الخطاب «رجل الدولة» في التاريخ الإسلامي بجدارة وامتياز.

• إن امتياز عمر بالشدة - وهو المرتبط بتكوينه المتميز وهيبته المخيفة - هو الذي جعل إسلامه قنحاً مبيحاً للإسلام والمسلمين. لقد أسلم في السنة السادسة من تاريخ الدعوة الإسلامية، وكان تعداد المسلمين يومئذ لا يتجاوز الخمسين أربعين رجلاً وعشر نساء. ويومئذ فقط جهز المسلمون بصلاتهم لأول مرة في تاريخ الدعوة الإسلامية.

• بل لقد كانت لحظة إسلام عمر ذروة من ذرى لحظات شدته وقسوته وعنفه ضد الإسلام والمسلمين. فلقد تقلد سيفه، وخرج عازماً إزهاق روح الدعوة الإسلامية، يقتل رسول الله ﷺ، فلقبه رجل من بنى زُهرة، فسأله عن وجهته، فقال:

- أريد أن أقتل محمداً.

- فقال له الزُّهري وكيف تأمر في بنى هاشم وبنى زُهرة وقد قتلت محمداً؟^{١٥}

- فقال له عمر: ما أراك إلا قد صبوت وتركت دينك الذي أنت عليه.

لما كان من الرجل الزُّهري إلا أن أعلن لعمر أن أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها قد تركا دينهما واعتنقا الإسلام الأمر الذي أطار صواب عمر، فحول وجهته عن الذهاب إلى حيث رسول الله ﷺ، وأسرع إلى منزل أخته وزوجها، فطرق بابهما طرفاً عتيقاً - وكان عندهما الصحابي خباب بن الأرت يقرئهما القرآن - فتوارى خباب هارباً في البيت، ودخل عمر يسأل عن مصدر أصوات الهَيْئمة التي سمعها. فقالا له إنها أصوات حديث كان يجري بينهما، فقتل لهما:

- لعلكما قد صبوتما!

- فقال له زوج أخته أرايت يا عمر إن كان الحق في غير

دينكما؟^{١٦}

فما كان من عمر إلا أن وثب عليه قوطنه وطفًا شديدًا، حتى
كاد أن يقتله. فجاءت أخته لتدفعه عن زوجها، فما كان منه إلا
أن لطمها لطمة أسالت الدم على وجهها.

وفي ذروة هذا الصراع - المادي والفكري والنفسي - وفي
اللحظة التي أخذ فيها عمر بروية الدم يسيل على وجه أخته -
وهي اللحظة التي أعادته ملاساتها إلى أصل القطرة - قالت له
أخته - وهي غصبي - يا عمر، إن كان الحق في غير ربك
فاشهد أن لا إله إلا الله واشهد أن محمدًا رسول الله

فما كان منه إلا أن طلب منها صحيفة القوان الذي كانوا
يقرءون - وكانت آيات من سورة طه - فامتدعت أخته عن
إعطائها له حتى يتطهر. لأنه رحس، ولأن القرآن لا يصسه إلا
المطهرون فلما تطهر عمر وازداد بذلك قربًا من القطرة، وبعدًا عن
حجاب الغلظة، أخذ يقرأ على الصحيفة ^١ طه: ^٢ ما أوتينا عليك القرآن
نُشفي ^٣ إلا تذكر: لمن يخشى ^٤ ٣٠ تقريبًا من خلق الأرض والسموات
العلي ^٥ ٤٠ الرحمن على العرش استوى ^٦ ٥٠ لما في السموات وما في الأرض
وما بينهما وما تحت الثرى ^٧ ٦٠ وإن تحجز بالقرآن فإنه يعلم السر وأخفى ^٨ ٧٠
اللذ لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ^٩ ٨٠ [١-٢٨] حتى بلغ إلى قول
الله سبحانه وتعالى: ^{١٠} إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة
لذكرى ^{١١} ١١٥ فكانما أحس عمر أن هذا النداء الإلهي يوجه
إليه وحده، فقال: دلوني على محمد

فذهب إلى رسول الله ﷺ، فشهد أنه رسول الله، فكان إسلامه
سبب ظهور الإسلام والدعوة إليه علانية بين الناس - في السنة

السادسة من تاريخ النبوة - واستطاع المسلمون منذ ذلك التاريخ أن يجهروا بصلاتهم أمام المشركين.

• ولهذه الشدة، وللهيبة التي تمتع الناس عن الجراءة على الحاكم، كانت تخوفات كبار الصحابة - من المهاجرين الأولين - عندما رشح أبو بكر الصديق - وهو في مرض الموت - عمر ابن الخطاب خليفة على المسلمين. حتى لقد سألوا أبا بكر - وماذا تجيب ربك عندما يسألك عن هذا الاختيار؟ -

لكن بصورة الصديق بمخاطر المرحلة وتحدياتها - الردة في داخل شبه الجزيرة العربية، والفرس والروم من حولها - جعلته على يقين بأن شدة عمر هي التي تجعله «رجل الموقف والساعة» بامتياز. فقال للحناثيين المتخوفين من شدة عمر

- أتخوفونني بالله؟ والله إني لأعلم منكم بالله ويعمر بن الخطاب!

ولقد صدق الصديق - رضي الله عن الجميع - - ويكفي لتعلم موضوعية المخاوف التي رآها كبار الصحابة من شدة عمر ومهابته، وفيهم عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والزبير ابن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهم المهاجرون الأولون - أن تشير إلى واقعيتين تجسدان هذه الشدة والمهابة اللتين تميز بهما الفاروق عمر بن الخطاب.

١ - فلقد روت مصادر التاريخ أن كبار الصحابة - من المهاجرين الأولين - قد اجتمعوا لمناقشة هذا الأمر. وطلبوا من عبد الرحمن بن عوف - وكان أحرأهم على عمر - أن يكلمه ليلين للناس؛ لأنه يأتيه الرجل طالب الحاجة فتتمتع بهيبة عمر أن يكلمه في حاجته، حتى يرجع دون أن يكلمه فيها، فقال عمر لعبد الرحمن، بعد أن كلمه: والله لقد كنت للناس حتى خشيت الله في الليل، ثم اشتدوت عليهم حتى خشيت الله في الشدة. قأين المخرج؟

فقام عبد الرحمن بن عوف وهو يبكي

وكان عمر أول ما ولي الخلافة، صعد المنبر، فقال اللهم إني شديد قلبي، وإني ضعيف تقوي، وإني بخيل فسحتي

فأغلب كبار الصحابة لم تكن لديهم جرأة مصارحة عمر في بعض الأمور المتعلقة بشدته التي خافوا من حرجها - بالهيبة له - الناس عن الحديث إليه فيما يريدون -

٢ - بل لقد روى ابن سعد واقعة تبلغ في الدلالة على شدة عمر ومهابته إلى حد الطرافة.. فبينما «الحجاء» يقوم بمهمة الخلافة لعمر بن الخطاب. ومن فرط مهابة «الحجاء» له - وهي مهابة بلغت حد الخوف - تنحسج عمر، فاضطرب «الحجاء» حتى «أحدث» - أي خرج منه، رغمًا عنه، ما ينقص الوضوء - فما كان من عمر إلا أن هدا من روعه، ليس بالكلام فقط، وإنما عرضه عن هذا الرعب الذي أصابه، فأعطاه أربعين درهمًا

لكن شدة عمر التي كانت في جاهليته قضاة وغلبة لحساب
الباطل ضد الحق، وفي سبيل الشرك الوثني المباحض للتوحيد،
قد هذبها شمائل الاسلام. وصقلتها تقوى الله سبحانه وتعالى،
حتى جعلتها مهابة شديدة في الحق والعدل، فأصبح عمر المسلم
نموذج العبد الصالح يطلب دعاءه رسول الله ﷺ. ونموذج الإمام
العاقل الذي يسهر على رعاية الفقراء والمستضعفين وإن له
وفيه المهابة التي تخيف. والنفس العصية التي تحتاج منه بين
الحين والحين إلى الترويض الشديد.

فهو عندما يستأذن رسول الله ﷺ، في أداء العبرة، يأذن له،
ويقول له: «يا أخی أشركنا فی صالح دعائك، ولا تنسنا» فيثأثر
عمر، ويعلق على هذه الكلمات النبوية فيقول:

- لقد قال الرسول لي كلمة ما يسرتني أن لي بها الدنيا.

لكن، تظل شدته على نفسه. وترويضه لها كلما أحس أنها
ستتجاوز الحدود. قحرة يحمل القرية على ظهره - وهو أعظم
حكام الدنيا يومئذ - لينقل الماء إلى بيوت الفقراء ليكسر من
حدة الكبرياء والشدة والزهابة. ومرة يعلن للناس وينكرهم أنه
كان راعياً لأبل الخطاب - الذي كان غظاً غليظاً - وكثيراً ما
كان يلبس القرقع من الثياب.

ولقد ظلت علاقته بالمال والثروة ومظاهر الترف - حتى بعد
أن سبقت إليه كنوز الأرض وتيجان وبنائن الأكاسرة
والقياصرة - ظلت علاقته بكل ذلك سلسلة من «تصارين» ترويض
النفس على الزهد والتواضع وتقوى الله.

• اشتكى المسلمون إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر، فقالوا:

- لقد أبى عمر الإشدة على نفسه وحصرنا، وقد بسط له الله في

الرزق، فليبسط في هذا الفناء، فيما شاء منه، وليلين في عيشه

شينا، وهو في حل من جفاعة المسلمين.

فمالت حفصة إلى رأيهم، وأخبرت عمر بالذي قالوا، فقال لها:

يا حفصة بنت عمر، تصحت قومك وعشت أنت، إنما حق أهلي

في نفسي ومالي فأما في دمي وأصايتي فلا.

• ولقد بلغت شدة عمر إلى الحد الذي مير تفواد وسكته عن

تقوى ونسك الكثيرين. فكان يعلو بدوته أولئك الذين يصلون في

التقوى والنسك إلى حد الضعف والمسكنة والتشبه بالرهبان.

ولقد اقتدى به في عزه الإيمان وقوة التقوى عماله وولاته، حتى

من النساء. فالشفاء بنت عبد الله (٢٠هـ / ٦٤٠م) - التي ولاها

عمر على الأسواق - قد رأت يوما فتياها يقصدين في المشي،

ويتكلمون رويدا، فقالت ما هذا؟ فقالوا نسك، فقالت كان،

والله عمر إذا تكلم أسرع، وإذا مشى أسرع، وإذا ضرب أوجع، وهو

الناسك حقا.

هكذا كان التكوين المتميز لعمر بن الخطاب، تميز في الخلقة

أثر هيبته تبعث على الرهبة بل الخوف عند الكثيرين. وتميز في

الشدة التي ظل يجاهد في ترويضها بمعايير الحق والعدل وقيم

الإيمان منذ أن هداه الله فأعز به الإسلام والمسلمين حتى أتاه

اليقين.

لذلك كان هاماً وضرورياً الكشف عن الكيفية التي تعاملت بها هذه الشدة العمرية مع النساء. كيف تعاملت الهيبة الشديدة مع الحياء اللطيف؟ وكيف كانت العلاقة بين الرجل الذي كان يلقاه كبار الصحابة ثم ينصرفون وقد هابوا مصارحته بما جاءه من أجله. كيف كانت العلاقة بينه وبين المرأة المستضعفة التي كانت حديثة عهد بالحرية والتحرير؟

« لقد ارتبطت لحظة إسلام عمر بن الخطاب بذروة من ذرى عنف ضد المرأة - أخته فاطمة - إلى الحد الذي أسأل فيها دماءها حتى غطت وجهها لكن الإسلام وإن لم يذهب بشدة عمر فإنه وظفها في سبيل الحق والعدل. فحفل عمر هذا - وهو الفقيه المصنف، والمحدث الملهم - والذي يحكم الدنيا - يعلن على الملأ، ويعلن فيه لقد أصابت امرأة وأخطأ عمر.

« بل لقد طورت البيئة من نظرة عمر إلى المرأة.. فلقد كان المجتمع المكي أكثر خشونة في التعامل مع النساء، بينما كانت المدينة أرق في هذا الأمر، وخاصة بيئة الأنصار التي أفسحت أمام المرأة هوامش لنمو الرأي والملكات.. ولقد لاحظ ذلك عمر، وغيره عندما قال لم نكنز - في مكة - نرى للمرأة شيئاً، حتى رأينا نساء الأنصار.

« وعمر - الخليفة ورجل الدولة - الذي كان يختار العمال والقادة والولاة بـ «عبقريّة إدارية» تزن مواهب الرجال بموارزين العدل والعفة والقوة والتقوى - والذي أعلن مراراً وتكراراً

- أيها الناس إني لم أبعث عمالي عليكم ليصيبوا عن أبشاركم ولا من أموالكم، وإنما بعثتهم ليحجزوا بينكم ويقسموا فينكم بينكم. لا تضربوا الناس قتلولهم، ولا تحرموهم فتكفروهم. فإن الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم أمتهم وهداتهم، فإذا رجع الإمام رجعوا.

عمر هذا، بعد أن علمه القرآن أن ولايات السشاركة في العمل هي للنساء كما هي للرجال ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (النساء: ٧١). نراه - بعد أن كان لا يرى للنساء شيئاً ولا شأنًا - يختار واحدة من النساء - هي السَّقاء بنت عبد الله بن عبد شمس القرشية (٢٠هـ / ٦٤٠م) فيوليها الحسبة على السوق، لترعى معايير العدل في التجارات والأسعار ومكاييل وموازين البيع والشراء؛ لأنها كانت قارئة كاتبة، وهي التي طلب منها الرسول ﷺ أن تعلم أم المؤمنين حفصة - بنت عمر - الكتابة والقراءة، فمحت أميتها وهي متزوجة. وكانت السَّقاء ذات عقل وحكمة وفصل وجوده في الرأي والتفكير. فجعل عمر - بذلك - للمرأة مكاناً في ولايات الدولة الإسلامية، قبل أربعة عشر قرناً عن الزمان.

« وفي علاقة عمر بالمرأة الروجة - ولقد توالفت في حياته تسع نساء - وكان الإنجاب من أهم مقاصده عندما يتزوج أو يزوج. في علاقة عمر بزوجته، كان يصارع ويغالب شدته حتى لا تجور العادة والمزاج على معايير الحلال والمباح في

الدين فهو لا يحب لزوجه عائكة - وهي ابنة عمه - أن تذهب
فتشهد الصلاة في المسجد - وببته فلاصق للمسجد - ويقول لها
والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا

لكنه كان يعلم أن صلاة المرأة في المسجد مما أباحه الإسلام،
وكان يحدث بأحاديث رسول الله ﷺ التي يقول فيها - لا تمنعوا
إماء الله من بيوت الله - و «إذا استأذنتكم مساوكم إلى الصلاة فلا
تمنعوهن» - لأن الإسلام يحرم «خلوة» المرأة بالأجنبي، ولا يحرم
«الاختلاط» المضبوط بأداب الإسلام. ولذلك، قالت له زوجته -
في حوارها حول رغبتها ألا تذهب إلى المسجد - والله لا أنتهي
حتى تنهائي

وهنا كان الإسلام هو الحاكم على ما يحب عمر ويهوى. فقال
لزوجه والله لا أبهاك. وتركها تؤدي صلواتها في المسجد مع
جمهور نساء المسلمين.

« وكذلك كان موقف عمر من «الرخص» التي رخص فيها
الإسلام. فلم تكن سدته بالتى تجعله يغلو في دينه، فيأخذ
بـ«العزائم» دون «الرخص» والمساخات. فهو يقبل زوجته وهو
متوضئ، ثم يصلي دون أن يجدد الوضوء. ويقبل زوجته وهو
صائم؛ لأنه يملك عواطفه ويتحكم في شهواته. وعندما يستغثيه
شيخ مسن، هل أقل زوجته، وأنا صائم؟ يفتيه بـ«نعم» وعندما
يسأله شاب قات السؤال، تكون إجابته لا. لأن الأول يملك من
السلطان على عواطفه وشهواته ما لا يملك الأخير.

« أما عندما تكون الهدية - وهي مباحة - مظنة للرشوة.
فإن عمر بن الخطاب يمنعها، لا عن نفسه فقط، وإنما على أهله
أيضاً.

لقد أهدى أبو موسى الأشعري لعاتكة زوجة عمر طنفسة -
وسادة - عرضها شبر وطولها ذراع - فلما دخل عليها عمر
ورأها، قال:

- أتى لك هذا؟

- فقالت أهداها لي أبو موسى الأشعري

فأخذها فضرب بها رأسها، ثم قال:

- على بابي موسى، وأنعموه.

فأتى به، وقد أتعب - من الجري - وهو يقول لا تعجل،
يا أمير المؤمنين، فقال له عمر:

- ما يحملك على أن تهدي لنفساتي؟

ثم أخذ الطنفسة فضرب بها فوق رأس أبي موسى، وقال له:
خذها، فلا حاجة لنا فيها.

« وعندما يكون رأى المرأة كاشفاً عن الحكم الشرعي، يتوب
إليه عمر، ويعلن على الملأ أصابت امرأة وأخطأ عمر. حدث ذلك
عندما نهى - وهو على المنبر - عن أن يزدق الصداق - المهر
- على أربع مائة درهم. فقالت له امرأة أنا سمعت الله يقول
﴿وَأَتَيْنَهُمُ إِخْذَاهُنْ قَطْرًا﴾ (النساء: ٢٠) فما كان من عمر إلا أن قال:

اللهم غفوا، كل الناس أقره من عمرا. تم عاد فصعد المنبر وقال للناس: إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب.

« أما إذا كان رأى المرأة - أو حتى النساء بل لو كن أمهات المؤمنين - كاشفا عن اختيار الدنيا على الدين، ومظنة للإقصاء إلى النشوز، فإن عمر يكون صاحب المبادرة للعطالية بقمع هذا السلوك.

فعندما جمعت الغيرة نساء النبي ﷺ عليه، حذرهن عمر قائلا لهن:

- لتكفن عن رسول الله أو ليبدله الله بكن أزواجا خيرا منك
مسلمات مؤمنات.

ولم يمنع من ذلك اعتراض إحدى أمهات المؤمنين عليه عندما قالت له

يا عمر، أما في رسول الله ﷺ ما يعظ نساءه، حتى تعظهن؟ ولقد شاء الله أن ينزل من القرآن ما يزكي وعظ عمر « عسى ربه إن طلقك أن يبدل أزواجا خيرا منك مسلمات مؤمنات قانتات » [التحريم ٥].

ولم يكن في هذا الذي صنعه عمر مع أمهات المؤمنين - في هذا الموقف - ما يوتر على حية لهن، وتقديمه إياهن، بل لقد كان الحب والتقدير هو سبب الوعظ والتحذير - قعصر هو الذي جعل عطاء أمهات المؤمنين - نصيب كل واحدة من بيت مال المسلمين عندما ولي الخلافة، وكثرت الأموال، ودون الديوان -

أثنى عشر ألف درهم .. بينما كان أكبر عطاء للمساكين إلى الإسلام، وأهل بدر، وقرابة رسول الله ﷺ لا يتجاوز خمسة آلاف درهم.

« ولم تكن شدة عمر لتعنى إلغاء رأى الأنثى وحريتها - بكراً كانت أو ثيباً - فى اختيار الزوج الذى تحبه وترضاه حتى ولو كان ذلك الزوج - الخاطب - هو عمر بن الخطاب. فلقد خطب عمر امرأة - مات زوجها - إلى وليها. ثم دخل عليهما، فسألهما إن كان وليها قد أخبرها برغبته فى الزواج منها فقالت له نعم، ولكن لا حاجة لى فىك. وأعلنت أنها ترغب فى الزواج من رجل لا يريددها، فسا كان من عمر إلا أن طلب إليه أن يزوجهما بمن تريد الزواج منه، ما دام أنه لا يعلم عنه عيباً فى الدين.

ولقد كانت وصايا عمر لأولياء أمور النساء أن يزوجهن بمن يحبين ويرضين: لأن للنساء صفات يحببها فى الرجال، كما أن للرجال صفات يحبونها فى النساء. ويعيارته

لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن.

« وكما كان يخطب عمر لنفسه. كان يخطب كذلك لبناته - وليس فقط لأبناته - لقد أراد أن تربطه برسول الله ﷺ صلة نسب: لأنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببى ونسبى». فخطب عمر إلى على بن أبى طالب ابنته أم كلثوم - بنت فاطمة الزهراء - وكانت صغيرة فقال له

على يا أمير المؤمنين، إنها صبيبة. فلما لم يثن ذلك عمر عن رغبته، أراد علي أن يريه إياها، فأرسل أم كلثوم ومعها يرد مطوى - ثوب مخطط - وقال لها قولي لأمر المؤمنين، أرسلني أبي بقرئك السلام، ويقول إن رضيت الترد فأمسكه، وإن سخطته فرده. فلما أتت أم كلثوم عمر، قال لها يارك الله فيك وقي أبيك قد رضيتا. فزوجها علي لعمر، بعد أن رضيت زوجته

وحفصة بنت عمر، عندما توفي عنها زوجها «خنيس بن حذافة السهمي» سعى عمر في الخطبة لها. خطب لها عثمان بن عفان فلما اعتذر بأنه لا يريد الزواج الآن خطب لها أبا بكر الصديق، فلما صمت أبو بكر، ولم يجب، طوى عمر الأمر في نفسه، ليفاجأ بأن صمت أبي بكر إنما كان لطفه بيه رسول الله ﷺ، أن يخطب حفصة - التي أصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين - فإذا كانت المرأة هي الأمومة أي الحضان الخالص على الطفولة. فهنا تبلغ رقة عمر حد البكاء - وهو الذي كانت شدته مبعث الرهبة لصناديد الفرسان - فلقد تزلت جماعة من التجار - مع نساءهم وأطفالهم - في مصلى المدينة المنورة، فعرض عمر على عبد الرحمن بن عوف أن يتبادل حراستهم ليلاً، فباتا يتبادلان الحراسة، ويصليان. فسمع عمر طفلاً يبكي، فتوجه نحو أمه، وقال لها اتقي الله وأحسني إلى صبيك. ثم عاد إلى مكانه، فسمع بكاء الطفل ثانية. فعاد إلى أمه، وأعاد عليها مثل ما قال وتكرر ذلك مراراً. فقال عمر لأمه

ويحك! إني أراك أم سوء، ما لي أرى أمك لا يقر منذ الليلة،
فقال له الأم، وهي لا تعلم أنه أمير المؤمنين عمر

يا عبد الله، قد أيرمتني منذ الليلة، إني أريعه - أراوده - عن
القطام فيأبى، فسألها عمر: ولم؟ قالت: لأن عمر لا يقرض -
يقرر عطاء - إلا للقطم، فقال لها: ويحك! لا تعجليه.

فلما كان الصبح، أم عمر الناس في صلاة الفجر، ولا يناد
الناس يستبشرون قراءته من غلّة البكاء عليه، فلما سلم قال
يأيوسا لعمرأكم قتل من أولاد المسلمين، ثم أمر مناديا فنادى
ألا لا تعجلوا صبيانكم عن القطام، فإنا نقرض لكل مولود في
الإسلام، وكتب بذلك إلى الولاة والعمال في الأقاليم.

«وعندما تكون المرأة هي القفيرة، من عامة الناس وقاع
المجتمع، فإن عمر - أمير المؤمنين، وقائع الدنيا - لا يستنكف
أن يكون في خدمتها، يعلمها كيف تطبخ العصيدة لأزواجها
وأطفالها، فلقد مر عمر - عام الرماية على امرأة وهي تعصد
عصيدة لها، فقال لها: ليس هكذا تعصدين، ثم أخذ المسوط -
العود الذي يخلط ويقلب به الطبخ - وقال هكذا - فأراها
وعلمها - وقال لا تترن إصاكن الدقيق حتى يسخن الماء، ثم
تذره قليلا قليلا، وتسوطه بمسوطها، فإنه أريع له - أفضل -
وأحرى أن لا يتقرء - ينلبد -

«وإذا كان الحب هو الرباط الأول الذي يجمع بين الأزواج،
وتتأسس عليه الأسرة، فإن عمر يعلم المرأة أنه ليس على الحب

وحده تتأسس العلاقات وتقوم البيوت. فالقيم.. والأحساب.. ومنظومة الأخلاق الدينية، هي روابط جامعة للأسرة إذا غاب الحب من سماء بعض الأزواج.

« ولقد علم عمر أن امرأة ابن أبي عدرة تبغض زوجها، وتحدثه بأنها لا تحبه، فأرسل إليها، فجاءته مع عمتها، فقال لها:

أنت التي تحدثين لزوجك أنك تبغضينه». فأخبرته أنها لم تصارح زوجها ببغضها له إلا بعد أن طلب منها أن تصدقه في مشاعرها نحوه - «إنه تاشدني، فتخرجت أن أكذب». فعلمها عمر أن «الكذب الأبيض» حلال إذا كان يقيم دعائم البيوت، ويدعم العلاقات، ويجمع شمل الأسرة.

نعم، فالكذبي، فإن كانت إحداكم لا تحب أحداً فلا تحدثه بذلك. فإن أقل البيوت يبنى على الحب. ولكن الناس يتعاشرون بالإسلام والأحساب.

« أما إذا بلغ بغض المرأة لزوجها الحد الذي يجعل المعاشرة إضراراً بها، فإن الإسلام قد جعل «الخلع» سبيلاً لتحرير المرأة من زواج لا تطيقه. ولقد حذر عمر من إرغام الزوجة على رباط لا تستطيع الوفاء بحقوقه، فقال إذا أراد النساء الخلع فلا تكفروهن.

« ولقد كان عمر يحترم عواطف المرأة وأشواقها المشروعة والخلال». فالعفة مقصد كبير من مقاصد الزواج. فإذا أدى سفر الزوج - حتى ولو للجهاد في سبيل الله - إلى إخلال بالوفاء بحق النساء في إشباع غرائزهن وعواطفهن وجدنا عمر بن الخطاب يتدخل بالتشريع الذي يوفق بين جهاد المجاهدين

والوفاء بحقوق الزوجات في العواطف والأشواق. حينئذ يقوم عمر - وهو خليفة - بحراسة المدينة، ليلاً، مر على بيت فسمع صاحبه تعبّر - بالشعر - عن أسواقها المشروعة والحلال إلى أحضان زوجها الذي غيبه السفر للجهاد في سبيل الله. سمعها تتغنى بهذه الأبيات.

تطاول هذا الليل واسود حابه وطال علي أن لا خليل الاعبه

فوالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوائنه

ولكن ربي والحياء يكفني وأكرم بغلي أن توطأ مراكيه

فلما أصبح الصباح، سأل عمر عن المرأة، فعلم أن زوجها غائب في السفر للجهاد، فأرسل إليها، لتاتنس مع نسائه، ويعد إلى زوجها قاعاده إليها. ثم أراد أن يقن قائماً يتنظم موافقت غيبة الجند المعائنين عن نسائهم. فسأل حفصة - ابنته -

- يا بنية، كم تصبر المرأة عن زوجها.

- فقالت سبحان الله! مثلك يسأل عظمى عن هذا!

- فقال: لولا أني أريد النظر للمسلمين عا سألتك.

- قالت: خمسة أشهر. ستة أشهر. فوفقت عمر للناس في

مغازيهم ستة أشهر، يسافرون شهراً، ويقيمون في الميدان أربعة أشهر، ويعودون في شهراً. وأصبح ذلك حكماً قهراً - في بعض المذاهب الإسلامية - يحق للمرأة أن تطلب التخليق إذا غاب عنها زوجها أكثر من ستة أشهر.

« ومع شدة عمر في الحق، وإقامة حدود الله، قلقد كان من
أحرص الناس على السقر للثانبات من الذنوب، قلقد جاءه رجل
فأخبره أن له ابنة قد زلت وزنت، ثم قامت وحسنت ثوبتها،
وها قد جاءها من يخطبها ليتزوجها، والأب يسأل أمير المؤمنين عمر
- فأخبر خاطبها وأهله من شأنها بالذي كان -

فلما عمر عن ذلك بل حذره منه قائلاً

- أتعمد إلى ما سخر الله فتديبه؟ والله لئن أخبرت شأنها
أحدًا من الناس لأجعلك تكالاً لأهل الأمصار، بل أنكحها -
زوجها - نكاح العفيفة المسلمة.

« وإذا كان القرآن الكريم قد أوصى الأبناء والبنات المسلمين
بصاحبة الآباء والأمهات بالمعروف، حتى ولو كانوا على غير دين
الإسلام، بل ولو راووا وأساءهم عن دين الإسلام «وإن جاهدك على
أن تشرك بي ما ليس لك به علم» فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا مغرورًا، وأنفع
سبيل من آداب إلى ثم إلى مرجعكم فأنبئكم بها كنههم يغفلون» (النساء: ١٥)
فإن عمر يوصي الابن - الصحابي أبا وائل - بالبر بأمه
النصرانية، حتى بعد مغادرتها للحياة، فعندما جاءت أم أبي
وائل على غير دين الإسلام، سأل عمر هل يكرهها بالسيرة في
جنائزها إلى أن يدفنها في غير مقابر المسلمين؟ فطلب عمر من
أبي وائل أن يرعى الوفاء بأمه حتى بعد مغادرتها الحياة، فركب
دايته - كما أوصاه عمر - وسار أمام جنازتها حتى واراها
مواها الأخير.

هكذا كان عمر بن الخطاب ذلك النموذج القوي بين الرجال صاحب الشدة التي أثمرت الهيبة والرهبة حتى عند كبار الرجال، وصاحب التكريم الذاتي الذي زاد من شدته وهيبة أمام عظماء الفرسان.

وهكذا تعاملت شدة عمر مع النساء في جاهليته، عندما كان - كأبيه الخطاب - «فظلاً غليظاً» وفي إسلامه عندما صيبت الإيمان شدته بمعايير عدل الإسلام^(١). وبذلك كتب صفحة مشرقة من صفحات صورة المرأة في دولة الخلفاء الراشدين

(١) انظر وقائع كل ذلك في ابن سعد (الطبقات الكبرى) الجزء ٢، القسم الأول ص ١٩٠ - ٢٧٤ طبعة دار الشريعة - القاهرة. و (فتاوى واقعة عمر بن الخطاب) - صفيها وحققها وعلق عليها محمد العربي المالحوي - طبعة القاهرة - مكتبة القرآن - سنة ١٩٨٥ م.

الفصل الثالث

النساء : شقائق الرجال .. ونصف المجتمع

في الحديث عن حقوق المرأة وتحريرها دعوات كثيرة تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في التجربة التي دخلتها بلادنا في هذا المضمار .

فليس من شك في أن المرأة قد ذهبت على هذا الدرب إلى أبعد مما طمح إليه الرواد الذين ارتادوا الدعوة إلى تحريرها منذ أكثر من قرن من الزمان . فالحجاب الشرعي الذي دعا إليه قاسم أمين (١٢٧٩ - ١٣٢٦ هـ - ١٨٦٣ - ١٩٠٨ م) في كتابه (تحرير المرأة) والذي يحرمها من ملازمة المنزل ، ويحكم زينا بإطار الإسلام ، فلا تكشف إلا الوجه والكفين ، هذا الحجاب قد تجاوزته المرأة المسلمة عندما ذهبت في تقليد المرأة الغربية إلى الحد الذي لم تميز فيه بين « الحرية » و « التحلل » من الالتزام بالمواريث والعادات والتقاليد التي لا خلاف على نفعها وعائدها الإيجابي في بناء المجتمع وتأسيسه على الطهر والعفاف ..

وعمل المرأة الذي دعا إليه رواد تحريرها ليصون عفتها ، وتسليم به في تنمية المجتمع مع الرجل ، ولتملأ به حياتها كي لا يقتل الفراغ آدميتها . هذا العمل قد جار في أحيان كثيرة على تماسك الأسرة ، وتربية الأجيال الجديدة ، وتحول في كثير من الأحيان إلى ترقية فراغ بخارج المنزل ، على دواوين ومكاتب

لا عمل فيها، الأمر الذي أفقد المنزل رباته والأسرة راعيتها،
دونما عائد في العمل الاجتماعي أو مردود في تنمية المجتمعات
اقتصادياً.

ولقد آثرت هذه السليبات ردود فعل حادة معادية لدعوة
تحرير المرأة من الأساس. فظهرت دعوات المبالغة والمغالاة في
الحجاب، وبرزت المطالبة بإعادة المرأة إلى المنزل لرعاية سنوته
والتفرغ لتربية الأولاد. وهكذا جاء رد الفعل على نفس المستوى
من القوة و«التجاوز» للحدود. فذهب المرأة إلى أبعد من حدود
«الحرية» و«التحرر» إلى حيث «التحلل» من الالتزام بالشرائع
والأعراف والنواحيث الشافعية والماءة، بنشر اليوم دعوات إلى
إلغاء المسيرة برمقتها والاتحاض من الأساس.

وإذا كان الإفراط مدموماً فإن التعريط - هو الآخر - مدموم.
وأمام تجاوزات شرائع من قطاع المرأة العربية والمسلمة، غير
مستساغ الذهاب في ردود الفعل إلى حيث تلغى مسيرة المرأة
على درب تحررها من قيود عصور التراجع الحضاري برمته.
وغير مستساغ أكثر وأكثر أن تكون الدعوة إلى هذا التراجع قائمة
باسم الإسلام. وإنما المستساغ والمطلوب هو الاحتكام إلى
الإسلام في هذه القضية، يطرح السؤال: ماذا يعنى الإسلام
بالنسبة لتحرير المرأة وتحريرها؟

إن الإسلام الذي جاء فحرر الإنسان عموماً - رجلاً كان أو
امراًة - قد أولى تحرير المرأة من قيودها القديمة والتقليدية
عناية خاصة. فلم يقف عند ما تقر لها مع الرجل - كإنسان -

ذلك لأن قيودها ومواريتها الخاصة قد دعت إلى إبراز ما قرر لها من حقوق وحرريات. فلم تعد - خلافاً لما كانت عليه قبل الإسلام، ولما عاد فقرر عليها مفكرو عهود الحريم وعصور التراجع - مجرد متاع الرجل وأداة لهوى واستمتاعه وإنما ارتقى الإسلام بنوع العلاقة الإنسانية والاجتماعية التي تربطها بالرجل.. فعلاقة المودة والبر بين الأم وولدها يعلو سلطانها على سلطان الاتفاق في المعتقد الديني. وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَبًا وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِمَهُمَا﴾ [المائدة: ٢٥] ﴿وَأِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِمَهُمَا وَمَا تَحْتُمَا فِي الدِّينِ مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ١٩]

وعلاقة المرأة الزوجة بالرجل الزوج هي المودة والرحمة، بل إنها هي «السكن» الذي يسكن إليه في هذه الحياة. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]

وفي الحقوق والواجبات تستوى المرأة بالرجل في نظر الإسلام. ﴿وَلَقَدْ مَثَلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ... حتى ليقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) في تفسيره لهذه الآية: «إنها كلمة جليلة جداً، جمعت - على إيجازها - ما لا يودى بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً غير عنه يقوله ﴿وَاللرِّجَالُ عَلَيْهِنَ دَرَجَةً﴾ وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهم ومعاملتهم في أهليهم. وما يجري عليه عرف الناس

هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وأديبهم وعاداتهم. فهذه الجملة - (الآية) - تعطي الرجل ميزانا يزن به معاملته في جميع الشئون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإرائه، ولهذا قال ابن عباس - رضى الله عنهما - «إننى لأتزين لامرأتى كما تتزين لى: لهذه الآية» وليس المراد بالمثُل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بيتهما متبادلة، وأنهما أكفاء، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل.»

أما «الدرجة» التى أعطاها الإسلام للرجل على المرأة بقوله فى القرآن الكريم فى آية المساواة هذه: «وَالرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ كَرَّةٌ» فإنها تعقب عند ضرورة إعطاء العنصر الأكثر خبرة ووعياً وإمكانية وتمكناً حقَّ الفصل فى المشكلات التى تواجه أكثر من سواء للقول الفصل فيها، وذلك ضماناً للتسوية فى الأسرة، بإيجاد الريان الذى يفقود سفينتها وسط العواصف والأنواء «فالقوامه هى الرئاسة التى يتصرف فيها المرء وس بإرادته واختياره. ذلك أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد. فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة اليد» أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة فى بيوتهم فإنهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم» (١)

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده (ج ١ ص ٦٣٠، ٦٣٤، ج ٥ ص ٢٠٨، ٢١١) دراسة وتحقيق د. محمد حمادة طهفة مبرور، سنة ١٩٧٢م

صحيح أن الإسلام يقرر للأنتى - قى حالات معينة - نصف ما للذكر من نصيب قى الميراث. ولكن هذا التعبير المالى لا يعكس انتقاصاً من حرية الأنتى وحقوقها، بل لا تعالى إذا قلنا إنه - هنا - يزيد لها تكريماً وامتناناً وتحريراً - فهو قد قرر لها الشخصية المالية المستقلة، فسبق بذلك حضارات الدنيا بأسرها بأكثر من عشرة قرون، ثم تبى عرف العصر الذى ظهر فيه، فالزوم الرجل وحده بالتبعات المالية اللازمة للأسرة، ذكوراً وإناثاً، فكان ما زاد قى نصيبه من الميراث إنما رصد ليتحقق منه على الأنتى التى ألزمه الشرع بكل نفقاتها، ضرورية أو كسالية كانت تلك النفقات. أما تصيبها هى فإنه قد قرر لها دون إلزام عليها بالإئفاق منه قى شركة الزوجية.

ثم إن هذه الزيادة للرجل عن المرأة قى الميراث ليست موقفاً عاماً، ففى حالات كثيرة يزيد نصيب المرأة الوارثة - مثل الابنة - عن الرجل - مثل الأب - يشاركها قى الميراث.

وعلى كل، فإن الإسلام لم ينظر - كموقف عام وتامت - إلى التمييز بين الناس قى الأمور المالية كمعيار للتمييز بينهم قى القدر والقيمة ودرجة الحرية: فالرسول - عليه الصلاة والسلام - وأبو بكر الصديق - رضى الله عنه - كانا يلتزمان بمبدأ التسوية بين الناس قى «الغطاء»، باعتباره معاشاً، لا علاقة له بالأقدار والمراكز والفضل والمفاضلات. ثم جاء عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فميز بين الناس قى «الغطاء»، عندما تولت الأموال وكثرت بعد الفتوحات. ثم عاد على بن أبى طالب - كرم

الله وجهه - إلى نظام التسوية. وعلى عهد الرسول ﷺ كانت «الحاجة» تحكم - في أحيان كثيرة - مقادير الأنصبة في توزيع الغنائم، دون أن يكون للتمييز والفضائل المالي أية علاقة بالأقدار والمراكز الخاصة بالصحابة الذين تفرص لهم السهام في هذه الأموال. لقد أعطى الرسول المهاجرين الفقراء غنائم هوازن - يوم حنين - ولم يعط الأنصار - إلا رحلين فقيرين منهم - بل لقد أعطى «المولقة قلوبهم» من هذه الأموال ما لم يعطه لأحد من الذين سبقوا إلى الإسلام وصنعوا بتضحياتهم دولته وانتصارات دعوته وعقيدته. قال التمييز المالي للرجال - أحيانا - في الميراث أمر من أمور «المعاش» لا يتهض دليلا على انتقاص ما قرر الإسلام للمرأة من حرية، وما شرع لها من مساواة بالرجل.. وكذلك حالات التمييز للإناث على الذكور في الميراث..

وصحيح - أيضا - أن القرآن الكريم يقرر في إحدى آياته أن شهادة امرأتين تعدلان شهادة رجل واحد.. ولكن المتأمل والمقدير لهذه الآية الكريمة يدرك أنها قد راعت تلك المرحلة التطورية التي كانت تمر بها المرأة يومئذ. وهي مرحلة كانت محرومة فيها من خبرات المعاملات المالية والتجارية المعقدة، بسبب حرمانها من الشخصية المالية المستقلة! فجاء القرآن الكريم - مراعاة لتخلفها وضعف ذاكرتها في هذا الميدان - ليقرر أن شهادتها في الدين الذي يحتاج إثباته إلى دليل كتابي لا تساوى شهادة الرجل. فليس في الأمر انتقاص من قدرها وحريتها، وإنما فيه موقف واقعي يلائم بين «الحق»

و«الإمكانات» فهو أدخل في باب ربط «الحقوق» بالإمكانات المترتبة على نظام التخصص، وهي علة وفصد يفتحان باب التطور والتنمية لـ «للحاق» بتطور «الإمكانات» ونموها. ثم إن هذه الآية «وصية» لصاحب الدين إذا أراد مزيد استيقاق لدينه، وليست «تشريعا» واجبا على الحكام^(١)

ثم، هل يستوى الرجال في الذاكرة والتذكر وفي الإسكانات والقدرات؟.. إنهم لا يستوون ومن ثم تتفاوت حقوقهم دون أن يعنى هذا التفاوت انقاصا من مساواتهم في الحرية التي قررها لهم الإسلام.

ذلك هو موقف الإسلام من التمييز بين شهادة الرجل وشهادة المرأة في ذلك الموطن المحدد والخاص من مواطن الشهاد. ويتأكد هذا الذي نقول إذا نحن نديرنا آية القرآن الكريم التي تتحدث عن هذه القضية فنقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتَبُوهُ وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيحًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْلُغَ فُلَيْمِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَةِ أَنْ تَقُولَ إِحْدَاهُمَا فُلَيْمِلْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى وَلَا يَأْبَ الشَّاهِدَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسَاءَلُوا أَنْ تَكْتُبَهُ ضَعِيفًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَمْسَ عَنْهُ اللَّهُ وَأَقْرَبُ لِلشَّاهِدَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا

(١) انظر تفصيلات هذه الحقيقة في كتابنا [التحرير الإسلامي للمرأة]

أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا
وَأَشْهَدُوا إِذَا تَابَعْتُمْ وَلَا يُضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» (البقرة: ٢٨٢)

فليس في الأمر «تمييز طبيعي» و «دائم» ولا «تمييز مطلق»
بحكم الجنس والموع، ينقص من قدر المرأة وما قرر لها الإسلام
من حرية ومسئولية وحقوق.

ويشهد لذلك ويؤكد ما كتبه الإمام محمد بن محمد في تفسيره
لهذه الآية، فقال: «لقد تكلم المفسرون في هذا (التمييز بين
شهادة المرأة وشهادة الرجل في الدين) وجعلوا سببه المزاج.
فقالوا إن مزاج المرأة يعقره الجرد فينتيعه النسيان، وهذا غير
متحقق.

والسبب الصحيح أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال
بالمعاملات المالية وبحوها من المعاولات، ولذلك تكون
ذاكرتها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي
شغلها، فإنها أقوى ذاكرة من الرجل، يعنى أن من طبع البشر -
ذكراً وإناثاً - أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهتمهم ويكثر
اشتغالهم بها. ولا يناقش ذلك اشتغال بعض النساء الأجانب في
هذا العصر بالأعمال المالية، فإنه قليل لا يعمل عليه. والأحكام
العامّة إنما تناط بالأكثر في الأشياء وبالأصل فيها. (١)

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد بن محمد) ج ٢ ص ٦٦

فإذا اشغلت المرأة بالمعاملات المالية، وكثرت ممارساتها لها، وقويت ذاكرتها على وعي قضايا هذه المعاملات، تطورت الأحكام الشرعية الخاصة بشهادتها فيها، إعمالاً للقاعدة الشرعية القاضية بدوران الأحكام مع عللها وتغيرها بتغير الأسباب والمقتضيات والظروف والملابسات.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة، وهذه هي المعايير التي يجب الاحتكام إليها عندما تدعو الحاجة إلى مراجعة المواقف والإنجازات التي حققتها المرأة على درب تحررها، ما كان إيجابياً منها وما هو داخل في إطار السلبيات.

فالتسوية بين الرجل والمرأة هي جوهر موقف الإسلام: «لأنهما - وفق عبارة الإمام محمد عبده - «متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنها متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل». وما قوام الرجل على المرأة إلا رئاسة تقتضيها سنة الكون والقطرة التي فطر الله الناس عليها بأن تتم المشاورة في مجتمع الأسرة فالتنسيق، ثم يكون للسفينة ريان تؤمله خيراته وتجاريه وما يقدم لهذا المجتمع الصغير من عطاء، فالحقوق هنا نابعة ومرتبطة بالإمكانات والواجبات. وتجاوز الحدود التي رسمها الإسلام لصالح الفرد والأسرة والأمة ضار ومتهى عنه، يستوي في ذلك أن يكون التجاوز من الرجال أو النساء.

الفصل الرابع

ولاية المرأة للقضاء

لكن البعض يعتقد أن قضية «ولاية المرأة للقضاء» - كما صورها بعض الفقهاء - هي دليل على انعدام المساواة بين النساء والرجال في فكر الإسلام الاجتماعي. وينطلقون من ذلك ليشككوا في مبدأ المساواة.

بل إن من الناس من يظن أن ولاية المرأة للقضاء وتوليها لمهام الفصل بين الناس في المزارعات واحدة من المسائل الشائكة التي استقر الفقه الإسلامي - قديماً - فيها على رأي ثابت، هو الرفض؛ رفض توليها للقضاء والحكم بين الناس في المزارعات؛ ومن ثم فلا مجال لفتح باب الاجتهاد في هذه المسألة من جديد.

لكن واقع هذه المسألة - إسلامياً - يؤكد أن هذا الظن لا يقوم على أساس، فضلاً عن أن يكون هذا الأساس إسلامياً، ومثيلاً.

وبادئ ذي بدء فإن على من يريت فقه موقف «الفكر» الإسلامي من مسألة ولاية المرأة وتوليها للقضاء، أن ينظر إلى هذه المسألة في ضوء الموقف العام الذي وقفه الإسلام من المرأة. وهو موقف كان، ولا يزال، وبكل المقاييس على مستوى الثورة التي حررت المرأة العربية والمسلمة وانتقلت بها إلى حال كيقى جديد. ويكفي أن القرآن الكريم قد أسس هذا الموقف على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. عندما قالت الآية الكريمة:

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة ٢٢٨] أما «القوامة» التي قررها الإسلام للرجل على المرأة في بقية الآية ﴿وَالرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ فِي الْقُوَّةِ الْمِثَالُ﴾ فإنها الرياسة التي لا تنتقص من حرية العروس، وإنما تقتضيها الفطرة القاصية بوحدة القيادة في المجتمع، صغيراً كان أو كبيراً. ثم إنها مرتبطة ومؤسّسة على القدرات والإمكانات والعطاء. لا على اختلاف الجنس والنوع فقط.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة، وهذا هو الإطار والمدخل الذي يجب استحضاره وتصوره قبل النظر في جزئية موقف «الفكر» الإسلامي و«الفقه» الإسلامي من قضية تولي المرأة لمنصب القضاء.

ولقد يكون مناسياً - بل ضرورياً - التنبيه في البداية على عدد من النقاط.

أولاً، إن ما لدينا في قرآننا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء، هو «فكر إسلامي» و«أراء فقهية» و«اجتهاد فقهاء» وليس «دينًا» وضعه الله وأوحى به إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام - . فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية، كما لم تعرض لها السنة النبوية الشريفة؛ لأن القضية لم تكن مطروحة على حياة المجتمع عندما ظهر الإسلام. فليس لدينا فيها نصوص دينية أصلاً، سواء أكانت هذه النصوص قطعية الدلالة والتبوت أو ظنية فيهما أو غي أحدهما، فهي خاضعة للاجتهاد.

وثانياً، إن أقوال الفقهاء حول تولي المرأة للقضاء مختلفة باختلاف اجتهادهم في هذه القضية، ولقد دام اختلافهم فيها

جيلاً بعد جيل - فليس هناك إجماع قهبي فيها حتى يكون هناك الزام للخلف بإجماع السلف. قهى من قضايا الاجتهاد المعاصر كما كانت من قضاياها بالأسس الغريب والبعيد.

وثالثاً إن جريان «العادة» - في الأعصر الإسلامية السابقة - على عدم ولاية المرأة لمنصب القضاء لا يعنى «تحريم» الدين لولايتها هذا المنصب. فدعوة المرأة للقتال وانخراطها في حيوشه هو مما لم تجريه «العادة» في الأعصر الإسلامية السابقة، ولم يعن ذلك «تحريم» اشتراك المرأة - عند الحاجة والاستطاعة - في القتال. فهي قد مارسته وشاركت فيه على عصر التنوير. بدءاً من معاونة الجند، وإمدادهم بالسلاح، إلى مداواة الجرحى وتجهيز الشهداء ودفنهم. بل ممارسة القتال، كما حدث في غزوة أحد، وغزوات أخرى، على عهد النبي ﷺ وصحابته - عليهم رضوان الله - فـ «العادة» لا تحل حلالاً ولا تحرم حراماً؛ لارتباطها بـ «الحاجة» المتغيرة بتغير الظروف والملايسات.

ورابعاً، إن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولي المرأة لمنصب القضاء - في غيبة النصوص الدينية التي تتناول هذه القضية - كانت اختلافهم في الحكم الذي «قاسوا» عليه توليها للقضاء. فالذين «قاسوا» القضاء على «الإمامة العظمى» التي هي رئاسة الدولة والخلافة، مثل فقهاء المذهب الشافعي قد منعوا توليها للقضاء؛ لاتفاق الفقهاء على جعل «الذكورة» شرطاً من شروط الخليفة، فاشتروا هذا الشرط في القاضي، قياساً للقضاء على الخلافة والإمامة العظمى.

والذين أجازوا توليها القضاء فيما عدا القضاء في قضايا «القصاص والحدود» - مثل أبي حنيفة وفقهاء مذهبه - قالوا بذلك لقياسهم «القضاء» على «الشهادة» فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه. أي فيما عدا «القصاص والحدود» لأن غلبة العاطفة عليها قد تحول بينها وبين الدقة والموضوعية في قضايا الدماء.

أما الذين أجازوا قضاءها في كل القضايا - مثل الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٣ - ٣١٠ هـ / ٨٣٩ - ٩٢٣ م) وفقهاء مذهبه - فقد حكموا بذلك لقياسهم «القضاء» على «القتل»... فالمسلمون قد أجمعوا على جواز تولي المرأة لمنصب الإفتاء الديني، وهو من أخطر المناصب الإسلامية، فقياسوا القضاء عليه، وحكموا بجواز تولي المرأة كل أنواع القضاء.

وهم قد عللوا ذلك بتقريرهم أن الجوهرى والثابت في شروط القاضى إنما يحكمه القصد والهدف من القضاء، وهو ضمان وقوع الحكم بالعدل بين المتقاضين. وبعبارة أبي الوليد بن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ / ١١٢٦ - ١١٩٨ م). فإن «من رأى حكم المرأة نافذاً في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يأتى منه الفصل بين الناس فحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى^(١) والخلافة ورئاسة الدولة الجامعة لأمة الإسلام».

(١) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ج ٢ ص ٤٩٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م. والنشر كذلك الماوردي أدب القاضى ج ١ ص ٦٢٤ - ٦٢٨ طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م. و (الأحكام السلطانية) ص ٦٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م.

وخامساً: لم تكن «الذكورة» هي الشرط الوحيد الذي اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء. فمثلاً اختلفوا في شرط «الاجتهاد» فأوجب الشافعي وبعض المالكية أن يكون القاضي مجتهداً على حين أسقط أبو حنيفة هذا الشرط، بل أجاز قضاء «العامى» ووافق بعض فقهاء المالكية قياساً على أمية النبي ﷺ (١).

واختلفوا في شرط كون القاضي «عالملاً» - وليس مجرد «عالم» - بأصول الشرع الأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. فاشتراطه الشافعي (٢) وتجاوز عنه غيره من الفقهاء. كما اشتراط أبو حنيفة - دون سواء - أن يكون القاضي عربياً من قريش (٣).

فشرط «الذكورة» - في القاضي - هو واحد من الشروط التي اختلف فيها الفقهاء. اشتراطها البعض بإطلاق، ورفض البعض اشتراطها بإطلاق، واشتراطها البعض في بعض القضايا دون البعض الآخر. فليس عليها إجماع في «الفكر الفقهي»، كما أنه ليس فيها نصوص ديدنية تمنع أو تقيد اجتهاد المجتهدين والمفكرين. وإذا كانت الشريعة مقاصد، والهدف من التشريع هو تحقيق المصالح والغايات للأمة، فإن توافر الأهلية والكفاءة

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٣ ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

(٢) (آب القاضى) ج ١ ص ٦٤٣.

(٣) محمد بن محمد بن سعيد (كتاب دليل السالك لمدخل الإمام مالك) ص ١٩٠، طبعة القاهرة ١٩٢٢ م.

الكافلة لإقامة العدل بين المتخاصمين هو محور الشروط التي يجب توافرها فيمن يلي منصب القضاء.

لكن بعض الذين اشترطوا «الذكورة» فيمن يلي منصب القضاء قد أضافوا إلى علة قياسهم القضاء على الإمامة العظمى والخلافة العامة، أضافوا «الاحتياج» ببعض الأحاديث النبوية التي رويت في المرأة، رغم انقطاع الصلة بين المراد بهذه الأحاديث النبوية وتولى المرأة للقضاء وأهليتها كي تتساوى بالرجل في هذا الأمر وفي أمثاله من الأمور.

«قالماوردى (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ / ٩٧٤ - ١٠٥٨ م)، مثلاً، يورد - في معرض رفضه مذاهب الذين يجوزون قضاء المرأة - يورد حديث الرسول ﷺ الذي يقول: «ما أفلح قوم استندوا امرؤهم إلى امرأة» (١).

ولعل من الأهمية بمكان أن نقف وقفة تجلّي المراد النبوي بهذا الحديث الذي شاع كسلاح يحاول الكثيرون به حرمان المرأة من كثير من الحقوق باسم السنة النبوية الشريفة، وليس سوى معرفة ملاحظات قول الرسول ﷺ لهذا الحديث سبيل لفقه المعنى المراد منه، والغرض المقصود، إن الصحابي «أبو بكر» - رضي الله عنه - يروى هذا الحديث فيقول:

«قال رسول الله ﷺ

- «من يلي أمر فارس»^٩

(١) (أدب القاضي) ج ١ ص ٦٢٧

- قالوا: امرأة -

- قال: «ما أفلح قوم يلي أمرهم امرأة» (١).

فهذا الحديث - كما يتضح من سياق قوله - هو نبوءة سياسية من الرسول يقتل الفرس المجوس، أولئك الذين ملكوا عليهم امرأة، وليس حكمًا بتحريم ولاية المرأة للقضاء، فلا ولايتها العامة ولا الخاصة كانت بالقضية المطروحة على مجتمع النبوة كي يقال فيها الأحاديث.

* وحديث آخر يورده الماوردي في هذا المقام، هو قول الرسول ﷺ عن النساء: «آخروهن من حيث آخرن الله» وهو يستدل به على وجوب تأخير النساء عن منصب القضاء لأن الله قد آخرن!

ونحن عندما نرجع إلى مصادر الستة النبوية الشريفة نطالع الحديث كاملاً، وفي سياق قوله وملاحظات هذا القول وآسياه نعلم يقيناً أن لا علاقة لهذا الحديث بتولي المرأة للقضاء، فهذا الحديث هو أمر تنظيمي لصقوف المسلمين والمسلمات عندما يصلون بالمسجد، خلف الإمام، ققديماً - وفي معابد بني إسرائيل - كانت النساء يصلين مختلطات بالرجال. وفي البداية الإسلامية كان المسلمون يصنعون ذلك، فتبهي النبي ﷺ عن ذلك، وطلب تقدم صقوف الرجال وتأخر صقوف النساء؛ حتى لا ترى النساء عورات الرجال عن «الأزر» الصيقة. وقال في

(١) رواه أحمد بن حنبل.

الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري - رضى الله عنه - « وإن خير الصفوف صفوف الرجال المقدم وشرها المؤخر وخير صفوف النساء المؤخر وشرها المقدم يا معشر النساء إذا سجد الرجال فاعضضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزور » (١)

بل حتى هذا الحديث الذي يورده الصاوري نجد مقدمته التي يقدم له بها رواية عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - تقول: « كان في بني إسرائيل الرجل والمرأة يصلون جميعاً » الأمر الذي يكشف عن المراد بهذا الحديث الخاص بتنظيم صفوف الرجال و صفوف النساء في الصلاة بالمسجد.

فأين من ذلك أهمية المرأة للقضاء؟ وما علاقة هذه الأحاديث بتوليها الفصل بين الناس في المنازعات، إذا هي حصلت شروط العدل في فصل الخصومات؟

وهكذا، فسواء أنظرنا إلى القصيدة في إطار النظرة العامة التي نظر الإسلام بها إلى المرأة من خلال « الفكر الفقهي » الإسلامي، الذي اختلف أئمنه حول هذه القصيدة، أو بالنظر إلى قلقه النصوص التي أوردها البعض حولها، فإننا سنجد ولاية المرأة للقضاء واحدة من القضايا التي خضعت للاختلاف والاجتهاد، والتي يجب أن تبحث مجدداً على ضوء تغير واقع المرأة المسلمة وتطورها وما أحرزت في عصرنا من أهمية وقدرة لم تكن لها فيما تقدم من العصور.

(١) رواه ابن ماجه وأبو داود

فانطلاقاً من صورة المرأة المسلمة في مجتمع صدر الإسلام
وفي إطار ما أقر الإسلام وقرر للمرأة من حقوق تضمن لها
مساواة بالرجال لا تخل بتميزها في الطبع والاختصاص عن
الرجال.

من هذا المنطلق وفي هذا الإطار يجب أن تكون النظرة
الإسلامية للمرأة المسلمة، في حاضرتنا وفي المستقبل المأمول.

الفصل الخامس

قضية الحجاب

كجزء من محاولات أعداء الإسلام وخصوم حاكميته «نسخ» الشريعة الإسلامية، وإشاعة التخلل والانحلال في المجتمعات الإسلامية والشرقية، تقليدًا للمجتمعات الغربية - والتي تخلت منذ علمنتها عن تقاليد الحشمة الموروثة عن تاريخها ونصرايتها - يسعى هؤلاء الخصوم إلى إشاعة الشبهات حول حجاب المرأة المسلمة وحشمتها التي تصون كرامتها وتحصن عفتها وتحفظ خصوصيتها. وذلك عندما يزعمون أن تشريعات الحجاب إنما هي «أحكام وقتية»، وليست خالدة. وأنها «تاريخية وتاريخانية»، وليست دالة.

ولقد كتب أحد هؤلاء الكتاب - من غلاة العلمانيين - داعيًا إلى ألا تلتزم المرأة المسلمة بما نصت عليه الآيات القرآنية من ستر عورتها بالخمار والحجاب. رابطًا هذا التشريع الإلهي بوقت لم تكن فيه منازل المسلمين بالمدينة تحتوي على «الكثف والمراحيض» فكانت النساء يخرجن لقضاء حاجاتهن في الخلاء. وكان بعض الفجار يتعرضون للإماء أو العاهرات بما تتأذى منه الحرائر، فطلب الإسلام من النساء الحجاب والاختصار ليميزن عن الإماء، حتى لا يتعرض لهن أحد بما يؤذيهن، وزعم هذا الكاتب أن غلة التشريع للحجاب وستر عورات النساء كانت التمييز عن الإماء عند الخروج لقضاء الحاجة في الخلاء. وأما وقد أصبحت في البيوت مراحيض، فقد زالت غلة التشريع، ولا بأس على النساء المسلمات من سفور يكشف بعض العورات»

ولقد سمي الكاتب محمد سعيد العشماوي هذا «الكلام»
«الاجتهاد» فكُتب يقول

«وقد كانت عادة العربيات التذلل، وكان يكشفن وجوههن كما
تفعل الإماء والعاهرات، وكان ذلك داعياً إلى نظر الرجال إليهن،
وكان يتوزن في الصحراء في عهد التمزيل - (لاحظ ربط التمزيل
بالتبرز في الصحراء) - قيل أن تتخذ الكُفَّ (دورات المياه)
فكان بعض القجار يتعرضون للمرأة أو الفتاة من المؤمنات على
مظلة أنها أمة أو عاهرة، فسكوا ذلك إلى النبي ﷺ ومن ثم نزلت
الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ الْمُؤْمِنِينَ يُذَبِّحْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ
حُلِيِّهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [النساء: ٥٩]

فالقصد من الآية ليس فرض زي إسلامي، ولكن التمييز بين
الحرائر من جانب والإماء والعاهرات من جانب آخر. فالزي
من ثم - كان إجراء مؤقتاً لعدم وجود دورات للمياه في
المنازل، واضطرار الحرائر المؤمنات إلى الخروج إلى الصحراء
بعيداً عن المدينة لقضاء الحاجة، وتعرض بعض القجار لهن، مما
اقتضى تمييزهن عن الإماء والعاهرات برى معين (لكي يعرفن)
فلا يؤذيهن أحد، وإذا كان الفقهاء يقولون إن الحكم يرتبط بالعلة
وجوداً وسبباً، فإن زوال العلة في الحكم السابق - ووجود دورات
مياه في المنازل، وعدم التعرض لآثام بقاء على زي أو غير زي
- ذلك مما يعني زوال الحكم بزوال سببه، فهو حكم وقفي مرتبط
بظروف معينة ومبوط بوضع خاص، ومتى زال الوضع وتغيرت
الظروف تعين وقف الحكم وأما ما جاء في الآيات «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ

يَغْتَصِرُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فِرْوَجَهُمْ ذَلِكَ أَرَكِي لَهُمْ إِنْ اللَّهُ حَيٌّ مَا يَصْعُقُونَ (٣٠). وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَنْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فِرْوَجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى خُيُوبِهِنَّ ﴿٢٠-٣١﴾. مِنْ الضَّرْبِ بِالْخُمْرِ عَلَى الْجُيُوبِ، فَهُوَ تَأَكِيدُ لِفِكْرَةِ التَّصْيِيرِ بَيْنَ الْحُرَانِ، وَالْإِمَاءِ وَالْعَاهِرَاتِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ^(١).

وَقِيلَ أَنْ أُنَاقِشَ هَذَا «الْكَلَامَ الْعَشْمَاوِيَّ» أَوْدِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ مِنْ سَيِّعِيهِ عَلِيمًا الْوَقُوفُ - مَجْرَدُ الْوَقُوفِ - عِنْدَ هَذَا «الْكَلَامِ» لَكِنْ مَا حِيلَتْ لَنَا وَنَحْنُ فِي زَمَانٍ يَجِدُ لَهُ مِثْلَ هَذَا «الْكَلَامِ» «كَاتِبِينَ» وَ«تَأْسِيرِينَ» بَلْ صَحِيفًا وَمَحَلَّاتٍ تَشِيعُ فَحْشَاءَهُ بَيْنَ حِمَاهِيرِ مِنَ الْقُرَاءِ الَّذِينَ وَإِنْ رَفَضُوهُ بِفَطَرَتِهِمُ الَّتِي لَمْ تَفْسُدْ فَقَدْ لَا يَمْلِكُونَ مَفَاتِيحَ وَحُجَجَ التَّفْسِيرِ الْعِلْمِيِّ لِهَذَا «الْكَلَامِ»^(٢).

ثُمَّ، هَلْ كَانَ لِعِبَادَةِ الْأَحْجَارِ مَنْطِقٌ، حَتَّى يَهْتَمَّ بِمُنَاقَشَتِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ^(٣)، لَقَدْ عَلِمْنَا الْمَتَهِجَ الْقُرْآنِيَّ أَنَّ الصَّمْتَ وَالتَّجَاهُلَ كَانَ مَتَهِجَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [صَلَاتُ ٢٦] بَيْنَمَا كَانَ مَتَهِجَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الْبَقَرَةُ ١١١] ﴿أَتُورَى بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَتَارَى مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الْأَنْعَامُ ٤٥].

فَالْحَوَارِ مَعَ هَذَا «الْكَلَامِ الْعَشْمَاوِيِّ» وَأَحِبُّ بَيَانًا لِلنَّاسِ، وَدَعْوَةً لِلرَّجُلِ كَيْ يَتَوَبَّ إِلَى الرِّشَادِ وَلِذَلِكَ نَقُولُ

(١) (معالم الإسلام) ج ١، ١٢٤، ١٢٥ طبعة القاهرة ١٩٨٩م.

«إنه إذا كان المراد بأية الحجاب هو مجرد «التمييز في الزي» بين الحرائر والإماء، فهل يصح أن يكون التمييز بأى وسيلة محققة له؟ ومنها مثلاً زيادة مساحة العرى عند الحرائر عن الإماء؟»

وقى العرى عند البعض مزيد من «الحرية» ربما لآدمت الحرائر وميزتهن أكثر من الإماء، أو التمييز، مثلاً ببطاقة هوية؟ أم أن للأمر والعلة علاقة بالفصيلة التي تستلزم ستر المفاتن وحجب العورات؟ فالستر هو الواقع من الأذى، ومن ثم فأحكام الحجاب معللة بعلة دائمة لا علاقة لها بوجود مؤقت للإماء، ولا بوضع محلى ومرحلى، مثل التغطوط خارج البيوت، وليست العلة مجرد «التمييز» بين الحرائر والإماء.

«وهل كانت علة الحجاب هى خروج المرأة من منزلها إلى مكان الغائط؟ أم الخروج من منزلها الذى لا يقتضيه عليها غريب إلى حيث غير المحارم؟ ألم تؤمر المرأة بالحجاب وستر العورات، حتى وهى ذاهبة إلى المسجد؟ وبالحجاب حتى وهى فى منزلها إذا حضر غير محرم؟ ألم يضع الإسلام نظاماً لهذا الأمر حتى فى داخل البيوت؟ فالمرأة الأنصارية ذهبت إلى رسول الله ﷺ تقول يا رسول الله، إني أكون فى بيتى على حال لا أحب أن يراى عليها أحد، وإنه لا يزال يدخل على رجل من أهلى وأنا على تلك الحال، فكيف أصنع؟ فنزلت الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْأَلُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سور ٢٤] فالقتريع هو للحجاب وستر عورات النساء»

من غير المحارم - حتى من الأهل - في داخل البيوت. فَمَا هَذِهِ «العلّة المرحاضية» التي «اجتهد» المستشار عثمانوى ليربط بها تشريعات القرآن الكريم. وكيف يتصور عقل عاقل نسخ حكم الحجاب بإقامة دورات المياه في البيوت؟

« والسنة النبوية التي هي البيان النبوي للبلاغ القرآني، والتي جاء فيها قول رسول الله ﷺ: «لَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رَقَاقٌ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا، وَقَالَ لَهَا: «بِأَسْمَاءِ، إِنْ الْمَرْأَةُ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ تَصْلُحْ أَنْ يُؤَىَ عَنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا» - وأشار إلى وجهه وكفيه»^(١)

هذه السنة تتحدث إلى امرأة داخل المنزل. ولم تقل: إذا لم يكن في منزل المرأة «كنيف».

« ثم، هل يشرع الإسلام لعزى الإماء، وعرض عوراتهن على الكافة حتى يكون الحجاب مجرد تمييز في الزى للحرائر عن الإماء. إن رسول الله ﷺ، يتحدث عن «المرأة» - مطلق المرأة - إذا بلغت المحيض. والآيات القرآنية تتحدث عن (نساء المؤمنين)، وليس عن الحرائر منهن فقط. وعرض الخمار على النساء واجب توجه التكليف به إلى (المؤمنات)، وليس إلى الحرائر وحدهن..

والسياق القرآني لآية الخمار يقطع بأن العلّة هي العفاف وحفظ الفروج، وليس تمييز الحرائر فقط، وفي الطريق إلى دورات المياه خارج البيوت على وجه التخصيص.

(١) رواه أبو داود.

فالسباق القرآني يبدأ بالحديث عن تمييز الطيبين والطيبات عن الخبيثين والخبيثات. وعن آداب دخول بيوت الآخرين. المأهول منها وغير المأهول. وعن غصن العصر وحفظ الفروج. لمطلق المؤمنين والمؤمنات. وعن فريضة الاختمار حتى لاتمدو زينة المرأة - مطلق المرأة - إلا لخصام حدثتهم الآية تفصيلا. والحديث عن الاختمار حتى في البيوت، إذا حضر غير المحارم. ثم يواصل السياق القرآني الحديث عن الإحصار بالنكاح (الزواج) وبالإستغفاف للدين لا يحدون نكاحا حتى يعيهم الله من قبله.

الحسنات للحيثين والخير للحيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك منبرون ما يقولون لهم معقرة وزرق كرم ٢٦١ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون ٢٦٢ فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أركي لكم والله بما تعملون عليم ٢٦٣ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تُكذِّبون وما تكتمون ٢٦٤ قل للمؤمنين يغضوا من أنصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أركي لهم إن الله خير بما يصنعون ٣٠١ وقل للمؤمنات يغضضن من أنصارعن ويحفظن فروجهن ولا يبدن ريشهن إلا ما ظهر منها ولا يصرن بخبرهن على حيوبهن ولا يبدن ريشهن إلا لعولتهن أو آبائهن أو إخوانهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يصرن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من

زيتهم وتوثبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ٣١١ وأنكحوا
 الأيتام منكم والصالحين من عبادكم وأهائكم إن يكنوا فقراً يغنيهم الله
 من فضله والله واسع عليم ٣١٢ ولستغفركم الله ولا يجدون تكافؤاً حتى
 يغنيهم الله من فضله والذين يسهون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكانوا هم إن
 غلبتم فيهم خيراً وآثروهم من مال الله الذي آتاكم ولا تكررهم فساتكم على
 البعاء إن أردن تحصلاً لتسرعوا عيسى الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من
 بعد أكرههن غفور رحيم ﴿ السور ٢٦ - ٣٣ ﴾

فتحرر أسام بنظام إسلامي - وتشريع الهوى معصلي، في العفة
 وعلاقتها بستر العورات عن غير المحارم وهو تشريع عام، في
 كل مكان توجد فيه المرأة مع غير محرم - ولا علاقة له بهذا
 التخصيص العشائري بـ «طرفات الكنف» خارج البيوت -

بل إن ذات السورة - (النور) تستأنف التشريع لستر العورات
 داخل البيوت - نصاً وتحديداً - فتقول آياتها الكريمة: ﴿ يا أيها
 الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم
 ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد
 صلاة العشاء ثلاث غورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن متوافين
 عليكم بغضكم على بعض كذلك بين الله لكم الآيات والله عليم حكيم
 ٥٨١ ﴾ وإذا بلغ الأفعال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم
 كذلك بين الله لكم آياته والله عليم حكيم ٥٩١ ﴾ والتواعد من النساء اللاتي
 لا يرخون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن
 يستعففن خير لهن والله سمع عليم ﴿ السور ٥٨ - ٦٠ ﴾

فتَحَنُّ أمام تشريع لستر العورات، حتى داخل البيوت، عن غير
المحارم الذين حددتهم الآيات، ومنهم الصبيان إذا يلغوا الحلم...
وليس الأمر أمر تمييز للحرائر أمام الفجار في طرقات «مراحيض
الخلاء» خاصة كما ادعى المستشار عثمانوي

فهل هناك عقل عاقل يقول إن هذا النظام التسويعي «كان
إجراء مؤقتاً، لعدم وجود دورات للمياه في المنازل. وأن زوال
العلة، ووجود دورات مياه في المنازل يعني زوال الحكم. فهو
حكم وفُتي، مرتبط بظروف معينة ومتروط بوضع خاص كما قال
المستشار عثمانوي»^{١٤}

أكانت العلة ستر العورات، وصيانة العقاف حتى داخل
البيوت؟ أم التمييز في نظر الفجار، وخاصة في الطريق إلى
مراحيض الخلاء»؟^{١٥}

وهلا سأل المستشار العثمانوي نفسه، وبناء على «مطلقه»...
أيستوى خروج المرأة إلى الأسواق والمساجد ودور العلم
والأسفار - مع خروجها إلى «مراحيض الخلاء» - فيجب عليها
الاختصار وستر العورات؟ أم أن فكر الرجل معلق بـ «مراحيض
الخلاء» دون غيرها من المقاصد والغايات»^{١٦}

جواب ذلك عند المستشار العثمانوي. دون سواه

الفصل السادس

عن الرِّقِّ .. والتَّسْرِى

الرِّقُّ - لغة - هو الشيء الرقيق، تقيض الغليظ والتَّخِين
 - واصطلاحاً - هو المملوك والعمودية، أى تقيض العتق
 والحرية. والرقيق - بمعنى العبد - يطلق على المقرد والحصع
 وعلى الذكر والأنثى أما العبد، فهو الرقيق الذكر، ويقابله الأمة،
 للأنثى. ومن الألفاظ الدالة على الرقيق الذكر لفظا الفتى أو الغلام
 وعلى الأنثى لفظا الفتاة، والجارية. أما الفتن فهو أخص من
 العبد؛ إذ هو الذى ملك هو وأبواه.

ومالك الرقيق هو السيد، أو المولى.

والرق نظام قديم قدم المظالم والاستعباد والطبقية والاستغلال
 فى تاريخ الإنسان، واليه أشار القرآن الكريم فى قصة يوسف
 عليه السلام: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلِوَهُ قَالَ يَا بَشْرِى
 هَذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّوه بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ مَا يَعْمَلُونَ ١٩﴾ وسروهُ بنسب شخص
 ذراهم مغدودة وكانوا فيه من الزاهدين ٢٠. وقال اللبى اشتراؤه من قنصر
 لأمراته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولذا ﴿يوسف ٢١-٢٢﴾.

وكان الاسترقاق من عقوبات السرقة عند العبرانيين القدماء،
 وعندما سئل إخوة يوسف عن جزاء السارق لصواع الملك فأقروا
 جزاؤه من وحده فى رحله فهو جزاؤه ﴿يوسف ٢٥﴾.

وفى الحضارات القديمة كان الرقُ عماد نظام الإنتاج والاستغلال، وفى بعض تلك الحضارات - كالقرعونية المصرية والكسروية الفارسية - كان النظام الطبقي المغلق يحول دون تحرير الأرقاء، فهما توفرت لأى منهم الرقبة أو الإمكانيات. وفى بعض تلك الحضارات - كالحضارة الرومانية - كان السادة هم الأقلية الرومانية، وكانت الأغلبية - فى الإمبراطورية - برايرة أرقاء، أو فى حكم الأرقاء. وللأرقاء فى تلك الحضارات ثورات من أشهرها ثورة «إسبارتاكوس» (٧٣ - ٧١ ق.م)

وعندما ظهر الإسلام كانت المظالم الاجتماعية والتعصير العرقى والطبقي شائع وروافد عديدة تغذى «نهر الرق» فى كل يوم بالمزيد من الأرقاء. وذلك من مثل

١ - الحرب، بصرف النظر عن حفظها من الشرعية والمستروعية، فالأسرى يتحولون إلى أرقاء، والنساء يتحولن إلى سبايا وإماء.

٢ - الخطف، يتحول به المخطوفون إلى رقيق.

٣ - ارتكاب الجرائم الخطيرة - كالقتل والسرقة والزنا - كان يحكم على مرتكبيها بالاسترقاق.

٤ - العجز عن سداد الديون، كان يحول الفقراء المدينين إلى أرقاء لدى الأغنياء الدائنين.

٥ - سلطان الوالد على أولاده، كان يبيع له أن يبيع هؤلاء الأولاد، فينتقلوا من الحرية إلى العبودية.

٦ - سلطان الإنسان على نفسه، كان يبيع له بيع حرية، فيتحول إلى رقيق.

٧ - كذلك التسليم المولود من كل هؤلاء الأرقاء يصبح رقيقاً، حتى ولو كان أبوه حراً.

ومع كثرة واتساع هذه الروافد التي تمد نهر الرقيق - في كل وقت - بالمزيد والمزيد من الأرقاء، كانت أبواب العتق والحرية إما موصدة تماماً، أو ضيقة عسيرة على الولوج منها.

وأمام هذا الواقع، اتخذ الإسلام، إبان ظهوره، طريق الإصلاح الذي يتفيا تحرير الأرقاء، والغاء نظام العبودية، وطى صفحاته من الوجود، لكن في «واقعية - ثورية»، إذا جاز التعبير - فهو لم يتجاهل الواقع ولم يقفز عليه. وأيضاً لم يعترف به على النحو الذي يبقيه ويكرسه.

لقد بدأ الإسلام فأغلق وألغى وحرم أغلب الروافد التي كانت تمد نهر الرقيق بالمزيد من الأرقاء. فلم يبق منها إلا أسرى الحرب المشروعة والشرعية، والنسل إذا كان أبواه من الأرقاء - وحتى أسرى الحرب المشروعة فتحت الإسلام أمامهم باب العتق والحرية - المن أو الفداء - «فإذا لقيتم الذين كفروا فقتلوا الرقاب حتى إذا أثخنوهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها» (١) - فبعدما تضع الحرب أوزارها، يتم تحرير الأسرى، إما بالشر عليهم بالحرية وإما يعادلونهم بالأسرى المسلمين لدى الأعداء.

ومع إغلاق الروافد - روافد الاسترقاق ومصادره - التفت الإسلام إلى «كتلة» واقع الأرقاء، فسعى إلى تصفيتها بالتحرير، وذلك عندما عُدَّ ووسَّع مصاب تهر الرقيق. ولقد سلك الإسلام إلى ذلك المقصد سبيل منظومة القيم الإسلامية وسبيل العدالة الاجتماعية الإسلامية فحسب إلى المسلمين عتق الأرقاء تطوعاً إذ في عتق كل عضو من أعضاء الرقيق عتق لعضو من أعضاء سيده من النار، فتحرير الرقيق سبيل لتحرير الإنسان من عذاب النار يوم القيامة. كما جعل الإسلام عتق الأرقاء كفارة للكثير من الذنوب والخطايا، وجعل للدولة والنظام العام مدخلاً في تحرير الأرقاء عندما جعل هذا التحرير مصرفاً من المصارف الثمانية لفريضة الزكاة - فهو جزء من أحد أركان الإسلام - ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّائِكِينَ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الآية ٦٠. كما جعل الحرية هي الأصل الذي يولد عليه الناس، والرق هو الاستثناء الطارئ الذي يحتاج إلى إثبات، فمجهولو الحكم هم أحرار، وعلى مدعى رقبهم إقامة البينات، وأولاد الأمة من الأب الحر هم أحرار - و«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» -

كذلك، ذهب الإسلام فساوٍ بين العبد والحر في كل الحقوق الدينية، وفي أغلب الحقوق المدنية، وكان التمييز فقط، في أغلب حالاته بسبب التخفيف عن الأرقاء مراعاة للاستضعاف والقيود التي يفرضها الاسترقاق على الإرادة والتصرف. فالسواوة تامة

فى التكليف الدينى، وفى الحساب والجزاء وشهادة الرقيق
معتبرة فى بعض المذاهب الإسلامية - عند الحساب - وله حق
الملكية فى ماله الخاص، وإعانتة على شراء حريته - بنظام
المكاتبة والتدبير - مرغب فيها دينياً «والذين يتعبدون الكتاب مما
ملكتم أيما نكح فكاتوهم إن علمتم فيهم خيراً والرحم من مال الله الذى
آتاكم» [النور ٣٣] والهاء متكافئة فى القصاص

وبعد أن كان الرق من أكبر مضار الاستقلال والثراء لمالك
العبد، حوله الإسلام - بمظومة القيم التى كانت أن تسوى بين
العبد وسيد - إلى ما يشبه العبد المالى على مالك الرقيق،
فمطلوب من مالك الرقيق أن يطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس
ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق، بل ومطلوب منه - أيضاً - إلقاء
كلمة «العبد» و «الامة» وتغييرها بكلمة «الفتى» و «الفتاة».

بل لقد مضى الإسلام فى هذا السبيل الى ما هو أبعد من تحرير
الرقيق، فلم يتركهم فى متاهة عالم الحرية الجديد دون عصبية
وشوكة وانتقام، وانما سعى إلى إدماجهم فى القبائل والعشائر
والعصبيات التى كانوا فيها أرقاء، فأكسبهم عزتها وشرفها
ومكائنها ومنعتها ومالها من إمكانيات، وبذلك أخرج تجارتها
عظيماً - وراء وفوق التحرير - عندما أقام تسجيلاً اجتماعياً
جديداً التحم فيه الأرقاء السابقون بالأحرار، فأصبح لهم نسب
قبائلهم عن طريق «الولاء» الذى قال عنه الرسول ﷺ «الولاء
لحقة كلخنة النسب» [رواه الأصبهاني] حتى لقد عدا أرقاء الأوس
«سادة» فى أقواسهم بعد أن كانوا «عبيداً» فيهم، وقال عمر بن

الخطاب - وهو من هو في الحسب والنسب - عن بلال الحبشي، الذي اشتراه أبو بكر الصديق واعتقه «سيدنا أعلق سيدنا»، كما تمنى عمر أن يكون سالم مولى أبي حديفة حياً فيختاره لمنصب الخلافة. قال المولي الذي نشأ رقيقاً، قد حوره الإسلام، فكان إماماً في الصلاة وأهلاً لخلافة المسلمين.

ولقد ساعد على هذا الاندماج في النسيج العربي - فصلاً عن الإسلامي - ذلك المعيار الذي حدده الإسلام للعروبة وهو معيار اللغة وحدها، قياساً بـ «العرق» و«الدم» عدت الرابطة اللغوية والثقافية انتماء واحداً للجميع، بصرف النظر عن ما صي الاسترقاق وعن هذا المعيار للعروبة تحدث الرسول ﷺ - في معرض النقد والرفض للذين أرادوا إخراج الموالى ذوي الأصول العرقية غير العربية، من إطار العروبة، فقال: «أيها الناس، إن الرب واحد، والآب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب أو أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي».

هكذا كان الإسلام إحياء وتحريراً للإنسان، مطلق الإنسان، يضع عن الناس إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، ويحرر الأرقاء؛ لأن الرق - في نظره - «صوت»، والحرية «حياة وإحياء». ولقد أبصر هذه الحكمة الإسلامية الإمام النسفي (٧١٠هـ - ١٢١٠م) وهو يعلل جعل الإسلام كفارة القتل الخطأ تحرير رقية: «ومن قتل ظمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة» (السنة ٩٢). فقال: إن القاتل «لما أخرج نفسه مؤمنة من جملة الأحياء لزمه أن يدخل نفسه مثلها في جملة الأحرار، لأن إطلاقها من قيد الرق

كإحيائها، من قبل أن الرقيق ملحق بالأموات؛ إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكمًا» (١). فالإسلام قد ورث نظام الرق عن المجتمعات الكافرة فهو من آثار الكفر، ولأنه موت لروح وملكات الأرقاء سعى الإسلام إلى إلقائه، وتحرير - أي إحياء - موت هؤلاء الأرقاء، كجزء من الإحياء الإسلامي العام ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأندال ٢٤)

ومع أن مقاصد الإسلام في تصفية نهر الرقيق - بإغلاق روافده وتجفيف منابعه، وتوسيع مصباته - لم تبلغ كامل أفاقها؛ إذ انعكس «الواقع التاريخي» للحضارة الإسلامية، بعد عصر الفتوحات، وسيطرة العسكر المماليك على الدولة الإسلامية، لكن حال الأرقاء في الحضارة الإسلامية قد ظلت أخفَّ قيودًا وأكثر عدلاً - بما لا يقارن - من نظائرها خارج الحضارة الإسلامية، بما في ذلك الحضارة الغربية التي تزعمت - في العصر الحديث - الدعوة إلى تحرير الأرقاء.

فلقد اقترن عصر النهضة الأوروبية بزحفها الاستعماري على العالمين القديم والجديد، وبعد أن استعبد المستعمرون - الإسبان والبرتغاليون والإنجليز والفرنسيون - سكان أمريكا الأصليين، وأهلكوهم في سخرة المحر عن الذهب وأشياء المزارع، مارسوا

(١) (تفسير السقري) ج ١ ص ١٥٩ طبعة القاهرة سنة ١٣٤٥ هـ

أكبر أعمال القرصنة والخطف في التاريخ، تلك التي راح ضحيتها أكثر من أربعين مليوناً من زنوج إفريقيا، سُلبوا بالحديد، وسُحبوا في سفن الحيوانات، لتقوم على دمائهم وعظامهم المزارع والمصانع والمتاحم التي صنعت رقابية الرجل الأبيض في أمريكا وأوروبا. ولا يزال أحفادهم يعانون التفرقة العنصرية في الغرب حتى الآن.

وعندما سعت أوروبا - في القرن التاسع عشر - إلى إلغاء نظام الرق، وتحريم تجارته، لم تكن دوافعها - في أغلبها - روحية ولا قيميّة ولا إنسانية، وإنما كانت - في الأساس - دوافع مادية. لأن نظامها الرأسمالي قد رأى في تحرير الرقيق سبيلاً لجعلهم عمالاً أكثر مهارة، وأكثر قدرة على النهوض باحتياجات العمل الفني في الصناعات التي أقامها النظام الرأسمالي. فلقد عدا الرق - بمعايير الجدوى الاقتصادية - عبئاً على فائض رأس المال - الذي هو معبود الحضارة الرأسمالية المادية - وأصبحت حرية الطبقة العاملة أعون على تنمية مبادراتها وصهاراتها في عملية الإنتاج.

ولقد كان ذات القرن الذي دعت فيه أوروبا لتحرير الرقيق هو القرن الذي استعمرت فيه العالم. فاستقرت بهذا الاستعمار الأمم والشعوب «استرقاقاً جديداً» لا تزال الإنسانية تعانيه حتى الآن.

التَّسْرَى

هذا عن الرِّق في التاريخ الإنساني وفي الإسلام الدين والحضارة. والتاريخ.

أما التَّسْرَى، فهو اتخاذ مالك الأمة منها سُرَّة يعاشرها معاشرَ الأزواج في الشرع الإسلامي.

وكما لم يكن الرِّق والاسترقاق تشريعاً إسلامياً مستكراً، ولا خاصية شرقية تميزت به الحضارات الشرقية عن غيرها من الحضارات، وإنما كان موروثاً اجتماعياً واقتصادياً إنسانياً، ذاع وبشاع في كل الحضارات الإنسانية عبر التاريخ. فكَذَلِكَ كان التَّسْرَى - الذي هو فرع عن فروغ الرِّق والاسترقاق - نظاماً قديماً، ولقد جاء في المأثورات التاريخية المشهورة والمتواترة أن خليل الله إبراهيم، عليه السلام، قد تسرى بهاجر المصوية، عندما وفيه إياها ملك مصر، ومنها ولد إسماعيل - عليه السلام - فمارس التَّسْرَى أبو الأنبياء، وولد عن طريق التَّسْرَى نبي ورسول.. وكذلك جاء في المأثورات التاريخية أن نبي الله سليمان - عليه السلام - قد تسرى بثلاثمائة سُرَّة. وكما شاع التَّسْرَى عند العرب قبل الإسلام. مارسه في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، غير المسلمين مثل المسلمين.

وإذا كان التَّسْرَى، هو اتخاذ مالك الأمة منها سُرَّة أي جعلها له موضعاً للوطء، واختصاصها بميل قلبي ومعاشرَ جنسية.

واحسان واستعفاف. فلقد وضع الإسلام له ضوابط شرعية جعلت منه زواجا حقيقيا، تستلزم فيه كل شروط الزواج، وذلك باستثناء عقد الزواج: لأن عقد الزواج هو أدنى من عقد الملك؛ إذ قى الأول تملك منفعة، بينما الثاني يقضى إلى ملك الرقبة، ومن ثم منفعتهما.

ولقد سميت الأمة - التي يختارها مالکها سرية له - سميت «سرية»؛ لأنها موضع سروره، ولأنه يجعلها في حال تسرها دون سواها. أو أكثر من سواها. فالغرض من التسرى ليس مجرد إشباع غرائز الرجل، وإنما أيضا الارتفاع بالأمة إلى ما يقرب كثيرا من مرتبة الزوجة الحرة.

والإسلام لا يبيح التسرى - أي المعاشرة الجنسية للأمة - بمجرد امتلاكها. وإنما لابد من تهيئتها كما تهيأ الزوجة. وفقهاء المذهب الحنفي يشترطون لتحقيق ذلك أمرين أولهما: تحصين السرية، بأن يخصص لها منزل خاص بها، كما هو الحال مع الزوجة.

وثانيهما مجامعتها: أي إشباع غريزتها، وتحقيق عفتها. ما دامت قد أصبحت سرية، لا يجوز لها الزواج من رقيق مثلها، أو أن يتسرى بها غير مالکها.

ولأن التسرى - إن قى المعاشرة الجنسية أو التقاسل - مثله مثل الزواج من الحرائر، فلقد اشترط الإسلام براءة رحم الأمة قبل التسرى بها، فأباحة التسرى قد جاءت في آية إباحة الزواج

﴿وَأَنْ حَفِظْتُمْ أَلَا تُقْطَعُوا فِي السَّامِيِّ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى
وَتِلْكَاتِ وَزِنَاعٍ فَإِنْ حَفِظْتُمْ أَلَا تُعَذِّبُوا فَرَّاحَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى
أَلَا تُعَذِّبُوا﴾ [النساء ٣] - والتكليف الإسلامي يحفظ الفروج عام
بالنسبة لمطلق الرجال والنساء، أحراراً كانوا أم رقيقاً، مسلمين
كانوا أم غير مسلمين ﴿وَالَّذِينَ لَهُمْ لُحُومٌ حَالِفُونَ﴾ (٥٥) إلا على
أزواجهم أو ما ملكت آسائهم فالنهم غير ملومين ﴿(المؤمنون ٦٥)﴾. ولقد
قال رسول الله ﷺ - في سبائا أوطاس - أي حنبل - «لا توطأ
حامل حتى تصنع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيمصة» (١).

وكذلك الحال مع المقاصد الشرعية والإنسانية من وراء التبرى
فهي ذات المقاصد الشرعية والإنسانية من وراء الزواج:

تحقيق الإحصان والاستعفاف للرجل والمرأة، وتحقيق ثبوت
أنساب الأطفال لأنهم الحقيقيين - ففي هذا التبرى - كما يقول
الفقهاء - «استعفاف مالك الأمة، وتحصين الإماء لكيلا يملن إلى
الفجور، وثبوت نسب أولادهن» - وأكد ألمح في التشريع القرآني
أمرًا إلهيًا بالإحصان العام للرجال والنساء، أحراراً كانوا أو أرقاء.
ففي سياق التشريع لغض البصر، وحفظ الفروج، جاء التشريع
للاستعفاف بالنكاح - الزواج - للجميع، وجاء النهى عن إكراه
الإماء على البغاء، لا بمعنى إجبارهن على الزنا - فهذا داخل في
تحريم الزنا العام للجميع - وإنما بمعنى تركهن دون إحصان
واستعفاف بالزواج أو التبرى - أكد ألمح هذا المعنى عندما

(١) رواه أبو داود.

أنامل سباق هذه الآيات القرآنية = قبل للمؤمنين بعضاً من أنصارتهم
 ويحفظوا قرواحهم ذلك أر كفى لهم إن الله خير بما يصنعون ٣٠١، وقال
 للمؤمنات يعقطن من أنصارتهم ويحفظن قرواحهن ولا يبدن رستن إلا ما
 ظهر منها ولينصرن بخصهن على حبيهن ولا يبدن رستن إلا لمعولهن أو
 أبائهن أو آباء يعولهن أو أناتهن أو أبا يعولهن أو أخواتهن أو بني أخواتهن
 أو بني أخواتهن أو لسانهن أو ما ملكن أبائهن أو التابعين غير أولى الأربة
 من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضرن
 بأرجلهن ليعلم ما يخفن من رستن وتوينا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم
 تفلحون ٣١١، وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم إن
 يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله والله واسع عليم ٣٢، ولستغف الله لا
 يحلون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله والذين يبيعون الكتاب مما ملك
 أيماكم فكانت لهم إن علمتم فيهم خيراً وأنهم من مال الله الذي آتاكم ولا
 تكفروا فيماكم على البعاء إن أردن تحصن لتبتعوا عرض الحياة الدنيا ومن
 يكرههن فإن الله من بعد أكرههن عقرب رحيم ٣٣ [السور ٣٠-٣٣]
 فالشرع للاستغفار والإحصان بالنكاح - الزواج - والتسرى
 عام وشامل للجميع.

بل لقد جعل الإسلام من نظام التسرى سبيلاً لتحقيق المزيد
 من الحرية للأرقاء، وصولاً إلى تصفية نظام العبودية
 والاسترقاق. فأولاد السرية في الشرع الإسلامي، يولدون أحراراً
 بعد أن كانوا يظلون أرقاء في الشرائع والحضارات غير الإسلامية.
 والسرية، بمجرد أن تلك، ترتفع إلى مرتبة أرقى هي مرتبة «أم
 الولد» ثم تصحح كاملة الحرية بعد وفاة والد أولادها.

وكما اشترط الشرع الإسلامى - للتسرى - استبراء الرحم، كما هو الحال فى الزواج من الحرائر، اشترط فى السرية ما يشترط فى الزوجة الحرة أن تكون ذات دين سماوى، مسلمة أو كتابية.

وأن تكون من المحارم الثلاثى يحرم الزواج بهن، بالتسبي أو الرضاغة. فلا يجوز التسرى بالمحارم. بل لا يحل استرقاقهم أصلاً، إناء كانوا أم ذكوراً، فامتلاكهم يفضى إلى تحريرهم بمجرد الامتلاك. وفى الحديث النبوى الشريف: «من ملك ذا رحم محرّم فهو حر» (١).

وكما هو الحال فى اختيار الزوجة الحرة، استحسن الشرع الإسلامى تخيير السرية ذات الدين التى لا تميل إلى الفجور. وذلك لصيانة العرض، وأن تكون ذات عقل. حتى يتفقد معها إلى الأولاد، وأن تكون ذات جمال يحقق السكينة للنفس والعين للبصر. قاله الخليل بن أحمد - وفق حديث رسول الله ﷺ - «تخيروا لنطفكم» (٢) - هو تشريع عام فى الحرائر والإماء (٣).

وكما لا يجوز الاقتران بأكثر من أربع زوجات حرائر، اشترط بعض الفقهاء الالتزام بذات العدد فى السراى، أو فيهن وفى الزوجات الحرائر. وإذا كان جمهور الفقهاء لا يقيدون التسرى بعدد الأربعة، فإن الإمام محمد عبده - فى فتاواه عن تعدد الزوجات - قد قال - عند تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى

(١) رواه أبو داود

(٢) رواه ابن ماجه

(٣) انظر (الموسوعة الفقهية) - مادة التسرى - طبعة الكويت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٨ م

﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ز.س.ا. ٢٣ «لقد اتفق المسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الجوارى ما يشاء بدون حصر ولكن يمكن لفاهم أن يفهم من الآية غير ذلك، فإن الكلام جاء مرتبطاً بإباحة التعدد إلى الأربعة فقط (١١)»

ويؤيد هذا الاجتهاد ما كان عليه العمل في صدر الإسلام: إذ لم يكن الرجل يتسرى بغير سرية واحدة، وكما يجب العدل بين الزوجات الحرائر عند تعددهن. قال بعض الفقهاء: إن ما يجب للزوجة يستحب للسرية، وجعل الحنايلة الإحصان للأرقاء - ذكورا وإناثا - أمراً واجباً (١٢).

وهكذا رقع الإسلام، بالشروط التي اشترطها في التسري، من شأن السراري. وذلك عندما جعلهن - في الواقع العملي - أقرب ما يكن إلى الزوجات الحرائر وعندما جعل من نظام التسري باباً من أبواب التحرير للإماء ولأولادهن، بعد أن كان زانداً من رواق الاسترقاق والاستعباد.

أما الواقع التاريخي، الذي تراجع عن هذا النموذج الإسلامي للتسري، عندما كثرت السبايا، وتعددت مصادر الاسترقاق، فمن الخطأ البين - بل التجني - حمل هذا الواقع التاريخي على شرع الإسلام.

(١) الأغصان الكاملة ج ٢ ص ٩١ طبعة القاهرة ١٩٩٢ م

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٩١

فالإسلام - كما قدمنا في الحديث عن الرق - قد ألغى وجفف كل روافد ومصادر الاسترقاق، ولم يستثن من ذلك إلا الحرب الشرعية المشروعة؛ ولذلك، فإن تجارة الرقيق، وأسواق الأرقاء، وشيوع التسوي الذي جاء ثمرة لاختطاف الغنيمات والغناتين، وللحروب غير المشروعة، وغيرها من سبل الاسترقاق التي حرمها الإسلام. كل ذلك إن حسب على «التاريخ الإسلامي» فلا يمكن أن يحسب على «دين الإسلام». وعن هذه الحقيقة الهامة يقول الإمام محمد عبده: «لقد ساء استغلال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الجليية، فأفرطوا في الاستزادة من عدد الحواري، وأقتدوا بذلك عقولهم وعقول ذرائعهم بمقدار ما اتسعت لذلك ثرواتهم. أما الأسرى اللاتي يصح نكاحهن فهن أسرى الحرب الشرعية التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشروطها، ولا يكن عند الأسر إلا غير مسلمات». وأما ما مضى المسلمون على اعتياده من الرق، وجرى عليه عملهم في الأزمان الأخيرة، فليس من الدين في شيء، فَمَا يَشْتَرُونَهُ مِنْ بَنَاتِ الْجَرَائِدِ أَوْ مِنَ السُّودَانِيَّاتِ اللَّاتِي يَخْتَطِفُهُنَّ الْأَشْقِيَاءُ السُّلْبَةُ الْمَعْرُوفُونَ بِـ «الْأَسِيرَجِيَّةِ» فَهُوَ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ وَلَا مَعْرُوفٍ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا هُوَ مِنْ عَادَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَكِنْ لَا جَاهِلِيَّةِ الْعَرَبِ بَلْ جَاهِلِيَّةِ السُّودَانِ وَالْجَرَائِدِ» (١).

وإذا كان من العبث الظالم حمل تاريخ الحضارة الغربية مع الرق والاسترقاق على النصرانية، كدين فالأكثر عبثية والأسوأ ظلماً هو حمل التاريخ الإسلامي - في هذا المقدار - على شريعة الإسلام.

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٩١، ٩٢.

وأخيراً

فلقد رأينا، عبر فصول وصفحات هذا الكتاب - كيف أشرقت صفحة الموقف الإسلامي من المرأة. وكيف وضحت معالم التحرير الإسلامي للنساء.

« في القرآن الكريم، الذي جسده البيان النبوي في تجربة دولة رسول الله ﷺ في المدينة المنورة.

« وفي تطبيقات دولة الخلافة الراشدة، على عهد الراشد الثاني عمر بن الخطاب، رضى الله عنه وأرضاه.

« وكيف جعل الإسلام من النساء - وهن نصف المجتمع، واحدى رتتيه - شقائق الرجال.

« وكيف كان الاجتهاد الإسلامي في ولاية المرأة للقضاء

« وما الحكم الشرعي في قضية الحجاب الذي هو القطرة الإنسانية السوية في صيانة المرأة وتحقيق الحرية الحقيقية لجسدها وجمالها ولخصوصية هذا الجمال.

« ثم كان ختام الرد على الشبهات المقتراة - على مكانة المرأة في الإسلام - خاصاً بمتبهة الاسترقاق والفسوى.

إنها إجابات المترع الإسلامي والمنطق الموضوعي على تلك الشبهات التي يترجف بها نقر من خصوم الإسلام، أو من الجاهلين بأحكام هذا الدين الخفيف.

الفهرس

٣	تمهيد
٩	الفصل الأول
١١	صورة المرأة في صدر الإسلام
٤١	الفصل الثاني
٤٣	في دولة الخلافة الراشدة على عهد عمر بن الخطاب
٦٥	الفصل الثالث
٦٧	النساء: شقائق الرجال ونصف المجتمع
٧٧	الفصل الرابع
٧٩	ولاية المرأة للقضاء
٨٩	الفصل الخامس
٩١	قضية الحجاب
٩٩	الفصل السادس
١٠١	عن الرق والتسرى
١٠٩	التسرى
١١٧	وأخيراً

سلسلة «في التنوير الإسلامي»

- 1- الصعوبة الإسلامية في عصر غربة.
- 2- الأقرب والأصلح.
- 3- أبو حنيفة النعمان.
- 4- دراسة قرآنية في فقه التمدن الحضاري.
- 5- أبو الوليد رشتدين الغرب والإسلام.
- 6- الالتزام الثقافي.
- 7- تصميم العالم.
- 8- التحديث، البرقية الإسلامية والتحديات.
- 9- الصراع القديم بين الغرب والإسلام.
- 10- يوسف الطرابلسي: الصنعة النظرية والتمشيع الشكلي.
- 11- إشارات في التفكير الحضاري القرائي القرآني.
- 12- مقدمة: دخلت مصر في دول الله.
- 13- العين على الإسلام في رؤية غربية.
- 14- الصراع العقلي.
- 15- النموذج الثقافي.
- 16- نموذجية التمدن بين التشتيت والتطهير.
- 17- تجديد الدنيا بتجديد الدين.
- 18- التوحيد والعقائد في الثقافة الإسلامية الحديثة.
- 19- المنهج كتاب الإسلام وأصول الحكم.
- 20- التقدم والإصلاح والتنوير العربي أو ما يتقدمه.
- 21- أفكار حركة الاستنارة، والتفاهة.
- 22- حرية الفكر في الغرب في مقابل رشاقي رؤية جديرة.
- 23- إسلامية الصراع حول القدس وقسطنطين.
- 24- الحضارات العالمية لتاريخ أم صرخة.
- 25- التنمية الاجتماعية والحرف، أو الإسلام.
- 26- العودة القرآنية في الصراع.
- 27- الإسلام في عيون غربية، دراسات تحليلية.
- 28- الأقليات الدينية والتوبة نوع واحد، أم ليست؟.
- 29- إشارات الجرد وفنية الصلابة.
- 30- تنظيم المرأة وحضرة المساء.
- 31- الدين والشرع والعدالة والتسوية والعربية.
- 32- مخاطر العولمة على الهوية الثقافية.
- 33- القضاء والتمسك خلال أم حرجة.
- 34- تصور التعريف في أمريكا.
- 35- في المسلمومة واحدة؟.
- 36- السنة والسيرة.
- 37- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.
- 38- قضية الموازين التحريز والمركز حول الأمر.
- 39- كلمة الإسلام.
- 40- الإسلام كما فهمه، استنباط وملاحقة.
- 41- أسس الإسلام في التراث الغربي.
- 42- تحليل الواقع لمتاح العواطف المرونة.
- 43- القدس بين اليهودية والإسلام.
- 44- التاريخ المسيحية والعلمانية في أوروبا، الشدة العلمية.
- 45- الأديان التوحيدية لمتاحات في الأرواح والتخليق.
- 46- الأديان التوحيدية لمتاحات في العقل والوجد.
- 47- المسألة اليهودية والمعرفة الإسلامية.
- 48- نظريات حصارية في القصص الدارسي.
- 49- الحوار بين المسلمين والعلمانيين.
- 50- الإسلام في الحقوق والأمن.
- 51- الدين أم الكفر.
- 52- في هذه الأقليات السلفية.
- 53- مستقبل بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية.
- 54- كلمة التاريخ.
- 1- محمد بن عبد الله.
- 2- محمد بن عبد الله.
- 3- محمد بن عبد الله.
- 4- محمد بن عبد الله.
- 5- محمد بن عبد الله.
- 6- محمد بن عبد الله.
- 7- محمد بن عبد الله.
- 8- محمد بن عبد الله.
- 9- محمد بن عبد الله.
- 10- محمد بن عبد الله.
- 11- محمد بن عبد الله.
- 12- محمد بن عبد الله.
- 13- محمد بن عبد الله.
- 14- محمد بن عبد الله.
- 15- محمد بن عبد الله.
- 16- محمد بن عبد الله.
- 17- محمد بن عبد الله.
- 18- محمد بن عبد الله.
- 19- محمد بن عبد الله.
- 20- محمد بن عبد الله.
- 21- محمد بن عبد الله.
- 22- محمد بن عبد الله.
- 23- محمد بن عبد الله.
- 24- محمد بن عبد الله.
- 25- محمد بن عبد الله.
- 26- محمد بن عبد الله.
- 27- محمد بن عبد الله.
- 28- محمد بن عبد الله.
- 29- محمد بن عبد الله.
- 30- محمد بن عبد الله.
- 31- محمد بن عبد الله.
- 32- محمد بن عبد الله.
- 33- محمد بن عبد الله.
- 34- محمد بن عبد الله.
- 35- محمد بن عبد الله.
- 36- محمد بن عبد الله.
- 37- محمد بن عبد الله.
- 38- محمد بن عبد الله.
- 39- محمد بن عبد الله.
- 40- محمد بن عبد الله.
- 41- محمد بن عبد الله.
- 42- محمد بن عبد الله.
- 43- محمد بن عبد الله.
- 44- محمد بن عبد الله.
- 45- محمد بن عبد الله.
- 46- محمد بن عبد الله.
- 47- محمد بن عبد الله.
- 48- محمد بن عبد الله.
- 49- محمد بن عبد الله.
- 50- محمد بن عبد الله.
- 51- محمد بن عبد الله.
- 52- محمد بن عبد الله.
- 53- محمد بن عبد الله.
- 54- محمد بن عبد الله.

إلى القارئ العزيز

في هذه السلسلة الجديدة

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني، يستبدل العقل بالدين،
ويقيم قطيعة مع التراث.

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي، لأن الله والقرآن
والرسول - ﷺ - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً

وللتقديم هذا «التنوير الإسلامي» للقراء تصدر هذه السلسلة
التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر

- | | |
|-----------------------|------------------------------|
| د. محمد عمامرة | د. المستشار/ طارق البشري |
| د. سيف عيد الفتاح | د. محمد سليم العوا |
| د. أكرم هويدي | د. يوسف القرضاوي |
| د. سيد دسوقي | د. علي جمعة (مفتي الجمهورية) |
| د. عبد الوهاب المسيري | د. شريف عبد العظيم |
| د. عادل حمباز | د. صلاح الدين سلطان |

وغيرهم من المثكرين الاسلاميين.

الله مشروح ضموح لا تارة العقل بلأنوار الاسلام

الناشر

